مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ. د / سلامة داود - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير : أ. د / رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

نائب رئيس التحرير : أ.م. د / سامح عبدالغني - وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا والبحوث.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ. د / محمود عبدالعاطي - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ. د / فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ. د / عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ. د / جلال الدين الشيخ زيادة - أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ. د / عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

د / إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د / محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

التدقيق اللغوي:

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ جمال أبو جبل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد الحادي والسبعون- الجزء الثاني - محرم ١٤٤٦هـ - يوليو ٢٠٢٤م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

- خطاب افتتاحيات الصحف العربية والغربية على مواقعها الإلكترونية تجاه أحداث غزة (طوفان الأقصى) دراسة تحليلية مقارنة — ٨١٣
  أ.م.د/ إيمان متولي محمد عرفات

- ضوابط تصوير الجنائز في التغطية المُصوَّرة ونشرها بالمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي- دراسة للقائم بالاتصال وتصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية — ٩٣١
  د/ حسام الدين أحمد شاكر

- تأثير تعرض طالبات الجامعة لحسابات المؤثرات الإناث عبر شبكات التواصل الاجتماعي على إدراكهن للواقع الاجتماعي — ٩٧٧
  د/ سمر علي حسن محمد

- العوامل المُنبِئة بإدمان الألعاب الإلكترونية لدى المراهقين نحو بناء نموذج تفسيري للظاهرة — ١٠٢٩
  د/ محمود محمد زكي

- أخلاقيات عرض الفواصل الإعلانية الرقمية واتجاه الجمهور نحوها- دراسة ميدانية في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية — ١١٤٣
  د/ نهى سامي إبراهيم عامر

- تقنيات الواقع المُعزَّز في المحتوى المقدم بالمواقع الإخبارية العربية الإلكترونية وانعكاسها على مستويات التفاعل لدى الشباب العربي — ١٢١٣
  د/ رباب عبد المنعم محمد التلاوي

- معالجة برامج التوك شو للأزمات الدولية وعلاقتها بإدراك الجمهور للقضية الاقتصادية — ١٣٢٩
  د/ زينب الحسيني رجب بلال ريحان

توظيف إنتاج طلاب أقسام الإعلام التربوي بكليات التربية النوعية للفيديوهات القصيرة في علاج مشكلات المجتمع المصري (دراسة تطبيقية) ١٣٧٥
د/ عبد الرحمن شوقي محمد يونس

اتجاهات الجمهور نحو متابعة قضايا التغييرات المناخية على صفحات «الفيسبوك» cop-27 نموذجًا «دراسة ميدانية» ١٤٢٧
د/ دعاء عبد الفتاح محمد الصادق

دور صحافة المُواطن في نشر الشائعات عبر المِنصَّات الرَّقمية: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات الفلسطينية ١٤٩٣
هالة جانم ، إيهاب أحمد عوايص

Rotana and the Advocacy of Film in Saudi Arabia (2005 - 2015) ١٥٤٩
Dr. Musab Alamri

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	ISSN-P	ISSN-O	السنه	نقاط المجله
1	الدراسات الإعلامية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	جامعة الأهرام الكندية، كلية الاعلام	2536-9393	2735-4008	2023	7
2	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-914X	2682-4663	2023	7
3	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة جنوب الوادي، كلية الإعلام	2536-9237	2735-4326	2023	7
4	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-9158	2682-4620	2023	7
5	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-9131	2682-4671	2023	7
6	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	1110-5836	2682-4647	2023	7
7	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الرأي العام	جامعة القاهرة،كلية الإعلام، مركز بحوث الراى العام	1110-5844	2682-4655	2023	7
8	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2023	7
9	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق	2357-0407	2735-4016	2023	7
10	الدراسات الإعلامية	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة القاهرة، جمعية كليات الاعلام العربية	2356-9891	2682-4639	2023	7
11	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	Egyptian Public Relations Association	2314-8721	2314-873X	2023	7
12	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري	جامعة بني سويف، كلية الإعلام	2735-3796	2735-377X	2023	7
13	الدراسات الإعلامية	المجلة الدولية لبحوث الإعلام والاتصالات	جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون	2812-4812	2812-4820	2023	7

ضوابط تصوير الجنائز في التغطية المُصوَّرة ونشرها بالمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي

دراسة للقائم بالاتصال وتصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية

Controls for Filming Funerals in Video Coverage and Publishing Them on Websites and Social Media

A Study of the Communicator, and a Proposed Vision for an Ethical Code of Conduct

د/ حسام الدين أحمد شاكر

مدرس الصحافة والنشر في كلية الإعلام - جامعة الأزهر

Email: hosam@azhar.edu.eg

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لضوابط أخلاقية في التغطية المُصوَّرة للجنائز، ونشرها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وأُجريت الدراسة خلال الفترة من 1 مايو 2023م إلى 1 سبتمبر 2023م، بالتطبيق على عينة من القائمين بالاتصال (80 مفردة) من المُصوِّرين والخبراء وأساتذة الجامعات، وقد خلصت النتائج إلى:

- أن مسئولية وضع مدونة سلوك أخلاقية في تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية تقع على نقابة الصحفيين في المرتبة الأولى بنسبة (80.3%)، يليها أجهزة الدولة، وشعبة المُصوِّرين، ثم المواقع الإلكترونية، وكليات الإعلام؛ الأمر الذي يحقق التنظيم الذاتي للصحفيين، ويمنع التدخل في شئونهم.

- أن الأولوية في تغطية الجنائز تكون للمُصوِّر الخبير الحاصل على دورات في مثل هذا الأمر، بغض النظر عن كونه نقابيًا أو غير نقابي، فقد جاء في المرتبة الأولى بنسبة (44.7%)، يليه في المرتبة الثانية المُصوِّر النقابي بنسبة (38.2%)، وهو ما يؤكد ضرورة انتقاء الأشخاص المؤهلين والمدربين في تغطية الجنائز.

- أن فئة المعارضين لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (67.1%)، وتمثَّلت أسباب المعارضة في: كونها تنتهك حرمة الموتى وتخترق خصوصية أهاليهم، وأن التصوير لا يتناسب مع هيبة الموت وجلاله، وتجعل المشاركين في الجنازات متصنعين للمواقف، إضافة إلى أنها لا تتوافق مع قيم المجتمع وعاداته، فضلًا عن تسببها في حرج للمُعزِّين، وللمُصوِّرين أنفسهم في أثناء ممارستهم للتصوير، بينما جاءت فئة المؤيدين للتصوير في المرتبة الثانية بنسبة (23.9%).

الكلمات المفتاحية: تصوير الجنائز، مدونة سلوك، أخلاقيات المهنة.

Abstract

The study aimed to develop a proposed vision for ethical controls in photographic coverage of funerals, and their publication on websites and social networking sites, from 1, May 2023 AD to 1, September 2023 AD, by applying it to a sample. From 60 media professionals, including photographers, experts, and university professors. The results concluded with:

- The responsibility for establishing an ethical code of conduct in covering funerals and publishing their photos on websites falls on the Journalists Syndicate in first place with a rate of (80.3%), followed by state agencies, the Photographers Division, then websites, and media colleges. This achieves self-regulation for journalists and prevents interference in their affairs.

- Priority in covering funerals goes to the experienced photographer who has taken courses in such a matter, regardless of whether he is a unionist or non-unionist, as he came in first place with a percentage of (44.7%), followed in second place by the union photographer with a rate of (38.2%), which confirms It is necessary to emphasize the selection of qualified and trained people in covering funerals.

- The category of those opposed to covering funerals and publishing their photos on websites came in first place with a percentage of (67.1%) and the reasons for the opposition were: that it violates the sanctity of the dead and the privacy of their families and that photography is not commensurate with the prestige and majesty of death, and makes funeral participants fake situations.

Keywords: funeral photography, code of conduct, professional ethics

مقدمة:

أثار تصوير الجنائز وأقارب الموتى في مصر جدلًا كبيرًا على مواقع التواصل الاجتماعي، بين التأييد والمعارضة، في ظل عدم وجود قانون ينظم عملية التصوير، أو ضوابط مهنية معتمدة يستند إليها المُصوِّرون في تغطياتهم، إذ يرى المؤيدون أنهم إن لم يسبقوا في نشر الصور فسيسبقهم غيرهم، بينما يرى المعارضون أن هذا انتهاك لحرمة الموت، ويترك آثارًا سلبية في أهل المتوفى، سواء كان للخبر قيمة أم من أجل السبق، وقد بات واضحًا خضوع المُصوِّرين لضغوط نفسية من مؤسساتهم التي تطالبهم بالتفرد في التقاط الصور، وضغوط أخرى تضعهم في تسابق مع رواد مواقع التواصل الاجتماعي في التقاط صور قد تكون أفضل من صورهم؛ الأمر الذي أدى إلى انفلات في اتخاذ قرارات التصوير، إذ يسعى المُصوِّر إلى اقتناص الصورة والتعامل معها كفريسة يطاردها باللقطات المتسارعة حتى تحين لحظة الانقضاض عليها، فيصوب عدسته تجاهها إلى أن يحظى بصورة مثيرة تكون محلًا للتجمهر للاطلاع عليها، وإن خالف ذلك الأعراف والتقاليد، ويكثر هذا النوع مع المسئولين والمشاهير، خاصة عندما يجزع أحدهم لوفاة أحد أقاربه أو أصدقائه، فيتهافت المُصوِّرون على سرد لحظاتهم في الوقت الذي يواجهون فيه فقد أعزّ أقاربهم أو أصدقائهم، وقد صرنا في زمن يصعب فيه ضبط عملية التصوير والنشر، إذ تتوقف على ضغطة زر من المُصوِّر، خاصة إذا سمحت له الصحيفة بامتلاك لوحة تحكم في النشر، فإنه بمجرد التقاط الصورة يبادر بنشرها دون التفكير في توافقها مع الضوابط الأخلاقية أو القانونية، وهو ما يؤكد أننا في حاجة إلى وجود ضوابط أخلاقية أكثر منها قانونية، إذ يتطلَّب أسلوب التعامل الأخلاقي من المصوِّر ما هو أكثر من ضمان سلامة الصورة؛ فلا بُدَّ أن تُوضَع الصور داخل سياقها، وأن يشعر المُصوِّرون بالموقف، وبالحالة النفسية، ثم ينقلوا هذا الشعور إلى محرري الصور، فقد يلجأ المحررون إلى اختيار تعليق

على الصورة دون أن يكون لديهم خلفية بأحداثها والمواقف التي صنعت فيها، كمن تصله صورة جنازة رسمية لأحد الشهداء ويرى زحاماً في الصور، فيعتقد حضور رئيس الجمهورية، ويعلق: أهالي الشهداء يلتفون حول الرئيس للمطالبة بالثأر لشهيدهم، ويكتشف بعدها أن الرئيس لم يحضر، وأن الزحام كان بسبب إغماء حدث لوالد الشهيد، وقد وصف المُصوِّر الفوتوغرافي "جيمس ديكمان"، الفائز بجائزة بوليتزر، قدرة التصوير الفوتوغرافي قائلًا: "إنها جزء من ٥٠٠ جزء من الثانية، إنها مقطع يتوقف الزمن عنده، فالكاميرا أداة فضولية متطفلة؛ فعندما تصوبها نحو شيء ما، فأنت تنتزع لحظة ما، وتستلب الخصوصية"[1]، لذلك، فإن المُصوِّر يكون حائراً بين الأخلاقيات القائمة على أساس الواجب الصحفي duty-based ethics، التي تعني أنه يبحث عن الحقيقة مهما كانت النتائج التي تتبعها، والأخلاقيات القائمة على التبريرات المجتمعية consequentialist ethics، وهي التي تقوم على النظر إلى عبرة النتائج، أي ينظر إليها باعتبار ضررها من نفعها للمجتمع، إذ يرى في الأولى أن نشره لصور أهل المتوفى المبتسمين في واجب العزاء نقل لحقيقة قائمة، فيكون مستنداً إلى واجبه في نقل الواقع، وينظر إليها بصفتها وقتًا لحظيًا التقطته الكاميرا، فنشره لن يجدي نفعاً، بل يسيء لأهل الميت، وينتقص من عادات المجتمع في احترام العزاء، فيترفع عن النشر استناداً إلى أخلاقيات التبرير المجتمعي.

إذن حرية المُصوِّر في تناول صور الجنائز ليست مطلقة، لكنها تخضع لضميره، ولسياسة صحيفته، ولقيم المجتمع وعاداته وتقاليده؛ إذ ينتشر تصوير الجنائز في المدن أكثر من القرى، نظراً لتغير العادات المجتمعية، أو لكثرة وجود المشاهير في المدن، وقد أصدرت بعض الصحف المصرية قرارات إدارية تمنع تصوير الجنائز، لكنها لم تضع مدونات سلوك أخلاقية لتنظيم طرق التصوير، مما يشير إلى كونها عملية مؤقتة قد تعود مع الوقت، والراصد لتغطية صور الجنائز يرى أنه من الواجب وضع مدونة سلوك أخلاقية تضمن حقوق المواطنين، وتحمي المهنة من المتجاوزين لمواثيقها، وتعمل على مواكبة التطور المتلاحق في الإعلام، خاصة في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم اقتصار التصوير على المُصوِّرين الصحفيين، وهو ما تناقشه الدراسة الحالية، من خلال وضع

تصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية في تغطية الجنائز، تسهم في ضبط عملية التصوير وتحفظ حقوق المواطنين في المعرفة من جانب، وفي احترام خصوصيتهم من جانب آخر، فقد استفحلت التجاوزات في ظل امتلاك هواتف محمولة ونشر رقمي سريع، لذا تأتي هذه الدراسة للعمل على وضع تصور يحدّ من تلك التجاوزات، ويحدد الضوابط الأخلاقية التي يجب مراعاتها في تغطية الجنائز من وجهة نظر القائمين بالاتصال.

مشكلة الدراسة:

بات تسابق المُصوِّرين في تحقيق (ترندات) على مواقع التواصل الاجتماعي واضحًا خلال السنوات الماضية، بالتركيز على صور الجنائز والأقارب والمحبين المفجوعين بميتهم، وذلك في ظل تشجيع مباشر وغير مباشر من مؤسساتهم الصحفية التي يعود عليها النفع في انتشار موقعها وزيادة أرباحه، حتى ولو أدى ذلك لاختراق الحياة الشخصية للمواطنين، أو تعارض مع قيم المجتمع وتقاليده، وقد ساعد على ذلك عدم وجود ضوابط مهنية أو أخلاقية واضحة ومعتمدة، أو تدريب عملي يكون بمثابة دليل استرشادي للمُصوِّرين يمكنهم من تغطية الجنائز دون التعدي على حقوق الآخرين، الأمر الذي أدى إلى حدوث تجاوزات صارت حديث المختصين والجمهور العام على وسائل الإعلام، بين الرفض والتأييد لتصوير الجنائز ونشرها في الصحف وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في تقديم تصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية في تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الصورة الصحفية التي لا تكاد تخلو منها صحيفة أو موقع إلكتروني؛ فتجعل المتلقي أكثر استعدادًا لقبول ما يراه، وتصديقه على أنه الحق الذي لا جدال فيه، إضافة لما تحمله الصور من رسائل ودلالات يفهمها كل متلقٍ حسب رؤيته، فتترك لديه انطباعات إيجابية أو سلبية، تظل عالقة في ذاكرته لفترات طويلة، وكذا ترجع أهميتها لما شهدته المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي من تغيرات متلاحقة وتطورات سريعة انعكست آثارها في المجتمعات الغربية والعربية، فكان منها: السعي خلف (الترندات) بتصوير وقائع الجنازات المتمثلة في تصوير جثث الموتى، وأقاربهم، حال مراحل الدفن، وتلقي العزاء؛ خاصة مع المشاهير من المسئولين والفنانين وغيرهم، مما

أدى إلى حدوث تجاوزات حدت ببعض الصحف إلى إصدار قرارات بوقف التصوير لحين وضع ضوابط أخلاقية، وقد صاحب ذلك الحديث عن أخلاقيات الإعلام بين حماية الحياة الخاصة للمواطنين من جانب، والحق في المعرفة من جانب آخر، وضرورة إيجاد ضوابط أخلاقية معتمدة من نقابة الصحفيين أو شعبة المُصوِّرين، أو من المؤسسات الصحفية، لإلزام المُصوِّرين بها، وبذلك تتلخص أهمية الدراسة في:

- سدّ النقص في مجال الدراسات الإعلامية التي تُعنى بضوابط تصوير الجنائز، كونها من الدراسات القليلة في هذا المجال، حسب علم الباحث.
- وجود نقص عام في معرفة أخلاقيات الصورة، إذ يعدها البعض اجتهاداً ذاتياً ينبع من الضمير، خاصة في ظل عدم وجود نصٍّ صريح يتناول أخلاقيات الصورة في قانون الصحافة المصرية.
- السير في الاتجاه ذاته الذي تسير فيه نقابة الصحفيين، وعدد من المؤسسات الصحفية، لوضع ضوابط أخلاقية في تصوير الجنائز.
- تحقيق التكامل بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصحفية؛ إذ يُعدَّ هذه الموضوع من الموضوعات التي تجمع بين التطبيق العملي والعلمي.
- تقديم حلول مقترحة تعمل على سدِّ الفجوة بين حق المواطن في المعرفة وحق المواطن في حماية خصوصيته، مما يسهم في ضبط تغطية الجنائز وفق الضوابط الأخلاقية والمهنية.
- توجيه انتباه الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات التي تعزز من أخلاقيات التصوير في ظل التطور المتلاحق لوسائل التواصل الاجتماعي، وامتلاك كثير من الأفراد أجهزة تصوير وبث مباشر.
- ندرة المقررات الإعلامية التي تهتم بأخلاقيات التصوير الصحفي للجنائز في كليات الإعلام وأقسامه.

أهداف الدراسة:

- تكمن أهداف الدراسة في هدف رئيس يتمثل في: تقديم تصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية للتغطية المصورة للجنائز، وينبثق عنه أهداف أخرى:

- تحديد أسباب تأييد أو رفض تغطية الجنائز ونشر صورها في المواقع الإلكترونية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.
- التعرف على الإرشادات المهنية التي وضعتها المؤسسات الإعلامية في تغطية الجنائز.
- بيان آلية اختيار الصور، والمُصوِّرين المسموح لهم بالتغطيات.
- تحديد المسئولين عن وضع ضوابط التغطيات المُصوَّرة.
- تقدير المسئولية التأديبية في التغطية وعقب النشر بالنسبة للمُصوِّرين المُعتَمدِين، والمتدربين، وكذا بالنسبة للمواقع والنقابات.
- توضيح المواقف التي يجب الامتناع فيها عن التغطية.
- بيان طرق تعامل المُصوِّرين مع انفعالات أهل الميت والمُعزِّين.
- الكشف عن الأدوات المستخدمة وزوايا التصوير في تغطية الجنائز.
- التعرف على مقترحات الخبراء في ضبط تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع.

الدراسات السابقة المتاحة:

تمكَّن الباحث من الوصول إلى بعض الأبحاث ذات الصلة بموضوع دراسته، فقد استهدفت دراسة **أيمن بريك وإيمان محمود** (2023م)[2] رصد وتحليل أخلاقيات تغطية صحافة البث المباشر للأحداث اليومية عبر الصفحات الرسمية للصحف المصرية على شبكات التواصل الاجتماعي، وأُجريت الدراسة على عينة من الفيديوهات في صحف اليوم السابع، والمصري اليوم، والوطن، في الفترة من ١ يناير إلى ٣١ مارس 2023م، وعلى 100 مفردة من القائمين بالاتصال في المنصات الرقمية للصحف المصرية، وخلصت أهم نتائجها إلى أن: الاهتمامات الإنسانية والحوادث والجرائم جاءت في مقدمة المضمون الذي اعتمدت عليه صحافة البث المباشر في الصفحات الرسمية عينة الدراسة، وتمثلت أبرز التجاوزات الأخلاقية في نشر صور الضحايا وأسمائهم، والاهتمام بالسبق الصحفي على حساب الالتزام بقيم الممارسة المهنية، وكشفت دراسة **رحاب أنور** (2022)[3] عن تصورات الشباب الجامعي لصور جائحة كورونا، وطُبِّقت على عينة عمدية

من 30 طالبًا جامعيًا، وكان من نتائجها: أن الصور الغريبة للدفن والمقابر الجماعية هي التي أشعرت المبحوثين بخطورة الفيروس، وأن الموت وطرق التعامل مع الموتى، وكثرة أعدادهم، أكثر ما جعل المبحوثين يخافون من وباء كورونا، ورصدت دراسة **حسين ربيع** (2021م)[4] ما يتعلق بتنظيم استخدام الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي في مدونات السلوك المهنية والمواثيق الأخلاقية الخاصة بـ27 مؤسسة وهيئة إعلامية وصحفية عربية ودولية، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المواثيق الأخلاقية ومدونات السلوك المهنية، بما اشتملت عليه من معايير وقواعد خاصة بتعامل الصحفيين مع الشبكات الاجتماعية، تؤكد أن الأخلاقيات التقليدية التي يلتزم بها الصحفيون في الإعلام التقليدي تبقى صالحة في مجال الإعلام الاجتماعي، وعليه فإن الصحفي في فضاءات الإعلام الاجتماعي لا يتحرر من المبادئ الأخلاقية التي تنظم ممارسته المهنية، ولعل هذا ما دفع هذه المؤسسات إلى اتخاذ إجراءات لضبط وتنظيم تعامل منتسبيها مع مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدامها على النحو الإيجابي الذي يضمن استثمار إمكانيات هذه المواقع وشعبيتها في خدمة العمل الإعلامي المهني، وقدمت دراسة **وائل العشري** (2020م)[5] توصيفًا للإشكاليات الأخلاقية المرتبطة باستخدامات الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي في العمل الصحفي، وأظهرت نتائجها رؤية الصحفيين لجوانب الممارسة المهنية التي تأثرت أخلاقيًا بظهور الشبكات الاجتماعية، ومنها: أن الصحفيين يعتبرون هذه المواقع فضاء لاستعراض بطولاتهم أمام متابعيهم، دون مراعاة لما قد يترتب على ذلك من تأطير للرأي العام في قضايا معينة قد ينخرط فيها الصحفيون بآرائهم، وأنهم يسهمون في تحويل الشائعات والمعلومات المغلوطة على الشبكات الاجتماعية إلى أخبار متداولة على نطاق أوسع، وطالب الصحفيون بتعديل المنظومة التشريعية والقانونية وميثاق الشرف الصحفي بما يضمن إدخال أدوات التواصل الاجتماعي، ووضع أدلة تتضمن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي داخل المؤسسات الصحفية، وهدفت دراسة (Pitabas Pradhan)2018 [6] إلى الكشف عن طبيعة استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية بين الصحفيين الهنود في الحياة الشخصية والمهنية، من خلال التعرف على الغرض من استخدام هؤلاء الصحفيين لهذه الوسائل في جمع الأخبار، ودراسة آثار تكامل

وسائل التواصل الاجتماعي في العمل الصحفي، وأظهرت النتائج أن التحقق من الوقائع المهمة أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للصحفيين، إذ تعد المصداقية وتحديد الأخبار المُزيَّفة من بين التحديات الخطيرة الأخرى التي تتسبب فيها وسائل الإعلام الاجتماعية أمام الصحفي، كما أن كتابة قصص مثيرة للاهتمام، والتحقق من أخبار الكراهية، والضغط للقصص الحصرية، وضمان الحياد، تُشكِّل تحديات أخرى لوسائل التواصل الاجتماعي في العمل الصحفي، كذلك هدفت دراسة **إسراء صالح السيد** (2017)[7] إلى معرفة مستوى أخلاقية نشر الصور التي تحتوي على المشاهد الخاصة بالشخصيات العامة والمشهورة، التي تُغتال أو تُقتل، في الصحف، وخاصة الصحف الإلكترونية، ودراسة تأثير تلك الصور من الناحية الصحفية، ومستوى أهمية نشرها، إضافة إلى دراسة إمكانية الاستغناء عنها دون المساس بالقيمة الخبرية للمواد الصحفية، واعتمدت الدراسة على منهج المقارنة بين عدد من المواقع الإلكترونية العربية والأجنبية التي غطَّت خبر اغتيال "أندريه كارلوف"، وخلصت نتائجها إلى وجود بعض الصحف الإلكترونية تلجأ إلى نشر الصور كما هي دون تعديل أو إخفاء ملامح الوجه، أو حتى إضافة تنويه للقارئ لترك الخيار له، كما رصدته في معالجة (حادثة اغتيال السفير الروسي) في موقعي العربية وسكاي نيوز بنسختهما العربية، ووجود مواقع أخرى وجدت منفذًا تستطيع من خلاله نشر تلك الصور والحفاظ على القيمة الخبرية دون الإخلال بالمعايير الأخلاقية للصورة الصحفية وإيذاء الآخرين، مثل معالجة موقعي بي بي سي، وسكاي نيوز بنسخته الإنجليزية للحادثة ذاتها، وكشفت دراسة **صياد مختارية وسام** (2016)[8] عن طبيعة المعالجة الإعلامية لصور الجثث والقتلى في قناة الشروق الجزائرية، وتقييم طريقة تناولها لهذا الموضوع في إطار نظرية "التأثير القوي"، ونظرية "الإطار الإعلامي"، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها: أن قناة الشروق من بين القنوات التي تستحوذ على نشر صور الجثث والقتلى في مختلف مضامينها الإخبارية لتكسب جمهوراً واسع التفاعل والتأثر بالأحداث الدامية المحلية والدولية، وأنها تسهم في احترام مواثيق الشرف المهنية، لكن رغبتها في نشر تلك الصور يرجع إلى تأكيدها الخبر حين وقوعه.

التعقيب على الدراسات السابقة المتاحة:

تبين للباحث من خلال مراجعته للدراسات السابقة المتاحة تركيزها على أهمية وضع ضوابط لتعامل الصحفيين مع مواقع التواصل الاجتماعي.

- تباينت الآراء بين التأييد والمعارضة لنشر صور الجثث والقتلى في وسائل الإعلام.
- أظهرت الدراسات وجود حاجة ماسة لدراسة هذا الموضوع، في ظل عدم وجود ضوابط معتمدة من المؤسسات والنقابات المهنية، خاصة في الوطن العربي.

الإفادة من الدراسات السابقة:

- اطمأن الباحث إلى سلامة اختيار موضوع الدراسة، وأهميته في التركيز على التغطية المُصوَّرة للجنائز.
- استنتج الباحث ضرورة النزول للميدان العملي، والاستماع لتجارب المُصوِّرين؛ لضمان صياغة بنود تتوافق مع طبيعة العمل وظروفه.

تساؤلات الدراسة:

- يأتي التساؤل الرئيس للدراسة في: ما التصور المقترح لوضع مدونة سلوك أخلاقية لتغطية الجنائز ونشر صورها على مواقع التواصل الاجتماعي؟ وينبثق عنه الآتي:
- ما الضوابط الأخلاقية التي وضعتها المؤسسات الإعلامية والنقابات المهنية لتغطية الجنائز؟
- أسباب تأييد أو معارضة تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع؟
- مَن المسموح لهم بالتصوير، وما آلية اختيار الصور؟
- ما المعايير الواجب اتباعها في تغطية الجنائز؟
- على مَن تقع المسئولية في تصوير الجنائز وإساءة نشر صورها؟
- كيف يتعامل المُصوِّرون مع انفعالات أهل الميت والمُعزِّين؟
- أي الزوايا والأدوات المستخدمة في تغطية الجنائز؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تنتمي إلى الدراسات الوصفية، كونها تسعى لدراسة التغطية المُصوَّرة للجنائز ولأقارب المتوفى، في ضوء تصور مقترح لضوابط أخلاقية تحفظ حق المواطن في

المعرفة، وحق غيره في حماية خصوصيته؛ إذ تستهدف مثل هذه الدراسات وصف الظاهرة موضوع الدراسة وخصائصها؛ بهدف الوصول لمعلومات عنها.

المنهج المستخدم: اعتمد الباحث على منهج المسح الإعلامي، الذي يستهدف الإجابة عن التساؤلات التي أثيرت لحل المشكلة المطروحة، مستخدمًا أدوات المقابلة وتحليل البيانات؛ للوصول لنتائج دقيقة تحقق الإجابة عن أكبر قدر من تساؤلات الدراسة، وتضع الضوابط المقترحة في تصوير الجنائز ونشرها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

مجتمع الدراسة: يتلخص في المُصوِّرين في المواقع الإلكترونية، والخبراء في شعبة المُصوِّرين، ونقابة الصحفيين، والمؤسسات التعليمية الجامعية.

عينة الدراسة: حدد الباحث مجتمع دراسته في القائمين بالاتصال من المُصوِّرين في المواقع الإلكترونية المصرية، والمتدربين: (40) من مواقع (الأهرام، والأخبار، والجمهورية، وروز اليوسف، والأخبار المسائي، ودار الهلال، والوفد، واليوم السابع، والقاهرة 24، والوطن، والمصري اليوم، وصدى البلد، وفيتو، وعقيدتي، وصوت الأزهر، والأسبوع، والعمال)، وعدد من الخبراء: (40) من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين الحالي أو السابقين، ورؤساء التحرير، وأساتذة الجامعات، وقد طُبِّقت الاستبانة على عينة عمدية، ودُعِمت بعدد من المقابلات الشخصية لإثراء الدراسة، وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات، منها: عدم الحضور المستمر للمُصوِّرين في مقار عملهم؛ إذ يفضلون الميدان أكثر من مقر الموقع الإلكتروني.

المجال الزمني للدراسة: حرص الباحث على اختيار الفترة الزمنية من 1 مايو 2023م حتى 1 سبتمبر 2023م، لما شهدته من حالات جدل بخصوص هذا الموضوع، خاصة بعد جنازة الفنان مصطفى درويش، وما صدر على إثرها من قرارات خاصة بتصوير الجنائز.

مبررات استخدام العينة والفترة الزمنية: يرجع اختيار الباحث للعينة لأنها تمثل أهم الصحف والمواقع في مصر؛ حكومية، وحزبية، ومستقلة، والفترة الزمنية لأنها الفترة التي شهدت تفاعلات كثيرة وجدلًا واسعًا حول الحديث عن أخلاقيات تغطيات الجنائز؛ ففيها دشَّن عدد من المُصوِّرين والصحفيين المصريين وسم (هاشتاج) (صحفي ضد تصوير جنازات المشاهير)، أظهروا فيه استياءهم وغضبهم الشديد تجاه ما يفعله بعض المُصوِّرين

في جنازات الفنانين وغيرهم من المشاهير، معلنين استهجانهم لاقتحام خصوصيات أهل المتوفى والتعدي على حرمة الموتى[9]، وصدرت فيها تصريحات لنقيب الصحفيين، أكد فيها وضع ضوابط من أجل تغطية الجنازات خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد ما حدث من بعض المُصوِّرين الصحفيين في جنازة الفنان الراحل مصطفى درويش، التي ظهرت فيها صورة لصحفيتين مصريتين تضحكان في أثناء بث مباشر للجنازة، ودعا الصحف والمواقع الإلكترونية إلى قصر تلك التغطيات في حدود ضيقة إلى حين وضع تلك الضوابط، موجهًا الدعوة إلى رؤساء التحرير، وشعبة المُصوِّرين الصحفيين لاجتماع من أجل وضع ضوابط لتغطية الجنازات، لضمان خصوصية المواطنين، وأن تكون التغطية للضرورة فقط[10]، كما قرَّرت نقابة الصحفيين المصرية فتح تحقيق في الواقعة، وكلَّف محمود كامل، مقرر لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، مجدي إبراهيم، رئيس شعبة المُصوِّرين الصحفيين بإجراء تحقيق عاجل في الواقعة، وإخطار مجلس النقابة بنتائج التحقيق[11]، كذلك صدر بيان من شعبة المُصوِّرين جاء فيه: "انتشرت اليوم على مواقع السوشيال ميديا صورة من جنازة الفنان الراحل مصطفى درويش خارج مسجد الحصري بأكتوبر، وإذ تنعى شعبة المُصوِّرين بنقابة الصحفيين وفاة الراحل فإنها تؤكد على احترامها لآداب وأخلاقيات المهنة، بعد التحري وجدنا أن هاتين الفتاتين ليستا منضمتين إلى شعبة المُصوِّرين بنقابة الصحفيين، وأن المُصوِّرين الصحفيين يتمتعون بأخلاقيات وآداب المهنة التي تحثهم في هذه المواقف على احترام مشاعر الناس، وخصوصيتهم واحترامهم لحرمة الميت، وينعقد مكتب الشعبة لمعرفة ملابسات الموقف والتحقيق في هذه الواقعة للوقوف على حقيقة الصورة والوصول لأصحابها ومعرفة إذا كانوا يعملون بالمجال الصحفي من عدمه، وعرض نتائج ذلك على مجلس النقابة، وبعد التواصل مع أستاذ محمود كامل، المسئول عن الشعب والروابط بمجلس النقابة، تم الاتفاق على استكمال ما بدأناه مع المجلس السابق من وضع آلية منظمة لعمل الصحفيين والمُصوِّرين أثناء تصوير الجنازات والعزاءات، ومَن يخالفها يتعرض للمساءلة لعرضها في اجتماع المجلس القادم واعتمادها"[12]، وقدَّمت النائبة سوسن حافظ، عضو مجلس النواب، طلب إحاطة إلى رئيس المجلس لتوجيهه إلى رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، بشأن استغلال البعض لتصوير

الجنائز وسرادقات العزاء عشوائيًا بغرض كسب مزيد من المشاهدات والترندات على مواقع التواصل الاجتماعي، دون مراعاة حرمة الميت أو مشاعر الأهالي، مطالبة بضرورة وضع آليات مُنظِّمة لعمل الصحفيين والمُصوِّرين في أثناء تصوير الجنائز وسرادقات العزاء تحترم مشاعر الأهالي وخصوصياتهم، وذلك بالتنسيق مع نقابة الصحفيين، ولا يسمح بالتصوير إلا بموافقة أهل الميت[13]، **كما** عقدت لجنة المعاشات بنقابة الصحفيين في 16 أغسطس 2023م الحلقة الأولى من صالون الأجيال، بعنوان (أخلاقيات الصورة الصحفية.. بين الحقوق المهنية وحرمة الحياة الخاصة)، ورفع توصياته إلى مجلس نقابة الصحفيين[14]، بحضور صفوة المُصوِّرين من الرواد الأوائل وعدد من كبار الصحفيين.

أدوات جمع البيانات: صمم الباحث استبانة بها عدد من الأسئلة، وأرسلها لعدد من المُصوِّرين في المواقع الإلكترونية، وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وأساتذة الجامعات، ثم عقد مقابلات شخصية مع عدد منهم، عقب تسلم الإجابة والانتهاء من تحليلها؛ لمناقشة تصوراتهم المقترحة، ودرجة اقتناعهم بها، وبلغ عدد المبحوثين (80) مبحوثًا، وتمثلت الإجابات على النحو الآتي:

- (40) يمثلون المُصوِّرين في المواقع الإلكترونية، وأعضاء نقابة الصحفيين.
- (40) من مجلس نقابة الصحفيين، ورؤساء تحرير، وأعضاء هيئة تدريس في الجامعات.

وجاءت أهم محاور الاستمارة كما يلى:

- التعرف على أسباب تأييد أو رفض تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.
- التعرف على مقترحات الخبراء في ضبط تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع.
- الكشف عن معرفة وجود ضوابط في تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع من عدمه.
- مراعاة المؤسسات الإعلامية للضوابط الأخلاقية في نشر الجنازات، أو المعايير الواجب اتباعها في تغطية الجنائز.
- تحديد آلية اتخاذ القرار في اختيار الصور.
- الزوايا والأدوات المستخدمة في تغطية الجنائز.

- طرق تعامل المُصوِّر مع انفعالات أهل الميت والمُعزِّين.

المقابلات الشخصية: عقد الباحث عدة لقاءات علمية مع أعضاء من مجلس نقابة الصحفيين، وبعض رؤساء التحرير، وكذا المُصوِّرين ممن سبق لهم تغطية الجنائز؛ ليتمكن من التعرف على مقترحاتهم بطريقة أفضل.

اختبارات الصدق والثبات:

أولًا: إجراءات اختبار الصدق Validity: عرض الباحث الاستبانة قبل تطبيقها على بعض أساتذة الإعلام، وبعض الخبراء في مجال الصحافة[1]، لتقويمها والكشف عما يعتريها من قصور، وقد عمل الباحث على التعديل بما يخدم الدراسة.

ثانيا: إجراءات الاختبار القبلى Pre Test: أجرى الباحث اختباراً قبلياً للاستبانة على عينة قوامها (8) مفردات، بما يمثل 10٪ من إجمالي العينة، وذلك للوقوف على فهم المبحوثين واستيعابهم لأسئلة الاستمارة، وبناءً على نتيجة هذا الاختبار عدَّل الباحث صياغة الأسئلة التي شكَّلت غموضاً لدى المبحوثين حتى تصبح قابلة للتطبيق بما يخدم أهداف الدراسة.

ثالثًا: إجراءات اختبار الثبات Stability: ويقصد به الموثوقية، ولفظ الثبات يشير إلى الشيء نفسه بالنسبة للقياس، بمعنى الحصول على النتائج نفسها عند تطبيق الأداة أكثر من مرة على الأفراد أنفسهم[15]، وقد اعتمد الباحث في الدراسة على أسلوب إعادة الاختبار "Test and Re- test"، بإعادة اختبار الاستبانة - محل الدراسة- بعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول، على عدد 8 مفردات، ممن أُجريت عليهم الدراسة، بما يُمثِّل 10٪ من إجمالي العينة، وبإجراء معامل الارتباط بين نتائج الاختبارين (الأول، والثاني)،

---

[1] أ.د/ عرفة عامر، أستاذ الإذاعة والتليفزيون في كلية الإعلام جامعة الأزهر.

أ.م.د/ عبد العظيم إبراهيم خضر، أستاذ الصحافة والنشر المساعد في كلية الإعلام جامعة الأزهر.

أ.م.د/ سامح عبد الغني، أستاذ الصحافة المساعد في كلية الإعلام جامعة الأزهر.

أ/ أيمن عبد المجيد، وكيل نقابة الصحفيين ورئيس تحرير روز اليوسف.

أ/ محمد الأبنودي، رئيس تحرير جريدة عقيدتي.

أ/ عادل مبارز، أحد كبار المُصوِّرين وعضو شعبة المُصوِّرين.

أ/ محمد رمضان، مُصوِّر في وكالة أنباء تاس الروسية.

تبين وجود نسبة ارتباط بلغت 90.0٪، وهي قيمة عالية تظهر ثبات الاستبانة وصلاحيتها للقياس.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

عقب الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، عمل الباحث على ترميز البيانات وإدخالها للحاسب الآلي، ثم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Science)، وبناء عليه أُجريت المقاييس الوصفية التي تشمل الجداول والتوزيعات التكرارية والمقاييس التجميعية، وتطبيق المعاملات الإحصائية التي تلائم كل متغير من متغيرات الدراسة، واستبعد (4) استمارات لعدم اكتمالها من المبحوثين ليصير العدد الإجمالي للمبحوثين 76 مبحوثًا من المُصوِّرين، وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وأعضاء هيئة التدريس.

خلفية معرفية عن تغطية الجنائز ونشر صورها في المواقع الإلكترونية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي:

تُعدُّ الصورة من أهم العناصر في متابعة الأخبار الصحفية، كونها تعرض الخبر وتشرحه وتنقل ما به من معان دون الحاجة إلى نص مكتوب، لذلك تعتمد عليها المواقع الإلكترونية في تحقيق السبق الصحفي، مما جعلها ميدانًا للتسابق حتى وإن تعدى ذلك إلى اختراق الخصوصية، وقد صار موضوع تصوير الجنائز، خاصة صور جثث الموتى، من الموضوعات الأكثر جدلًا، فقد تكرر في مشاهد كثيرة عقب 2011م، فظهر في مشاهد الرئيسين معمر القذافي وعلي عبد الله صالح، ثم ازداد في الفترة الأخيرة، ولم يقتصر على تصوير الجثث، بل طال تفاصيل الجنازة وأفراد الأسرة والمُعزِّين، والمقابر؛ مما أحدث جدلًا واسعًا بين العامة والمتخصصين، لدرجة جعلت بعض المشاهير يستعينون بالأمن لمنع التصوير، مثلما حدث في جنازة جمال الصاوي، عندما طلب ابنه الفنان خالد الصاوي عدم تصوير جنازة والده، وطلب من أفراد الأمن التدخل لمنع التصوير، ورغم ذلك لم يستجب كثير من المُصوِّرين، فكتب عبر صفحته على فيس بوك منشوراً شديد اللهجة يتوعد فيه من يتطفل على خصوصيته يوم العزاء، جاء فيه: "أستأذن الجمهور المحترم وأفاضل كوادر الصحافة والإعلام ليعفوني من هذا التمادي في تطفل العدسات والعيون

في عزاء والدي، الجمعة القادمة بعمر مكرم منعًا للتوتر، مع وعد مني بأن يتم الترحيب بكل كاميراتهم وميكروفوناتهم مستقبلًا ليلة عزائي، أرجو احترام رغبتي، مش عاوز حد يصورني ولا يتصور معايا ولا يتفرج عليا اليوم ده، ممكن؟ النهاردة كان تحذير هادئ في الجامع أرجو الإنصات إليه، الجمعة عزاء مش دي فيليه، الفقيد والدي مش قريبي من بعيد، يعني مش حكون لطيف مع المتطفل والفضولي، عكس موقفي الممتن الودود مع كل من يواسيني بإخلاص أو يودع المرحوم النبيل إكرامًا لذكراه، وشكرًا للجميع"[16]، كما حدثت مشادات كلامية بين الصحفيين وأسرة إيمان عبد العاطي، التي اشتهرت بأسمن امرأة في العالم، لمنعهم من تصوير جنازتها احترامًا لحرمة الموتى، وطالبوا الأمن بالتدخل، وهو ما حدث بالفعل، فتدخل الأمن ومنع الصحفيين من تصوير جنازتها بعد وصول جثمانها إلى المقابر[17]، كما طلبت الفنانة أروى من الصحفيين عدم تصوير عزاء والدها الذي أقيم في مسجد الحامدية الشاذلية احترامًا لمشاعرها[18].

وظلَّت قضية تصوير الجنائز مثار جدل إلى أن تفاقمت عقب ظهور صحفيات يضحكن بطريقة مبالغ فيها – لموقف حدث معهن- في أثناء تغطيتهن جنازة الفنان مصطفى درويش، في مطلع مايو 2023م؛ فما كان من أحد الحضور إلا أن التقط لهن تلك الصورة في بث مباشر، فصارت عقب نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي الحديث الأشهر بين الناس، وتباينت ردود الأفعال بين أداء الصحفية عملها وعدم احترامها للموقف، ثم أعلنت صحيفتها فصلها من العمل، وأعلنت نقابة الصحفيين عزمها وضع ضوابط أخلاقية، لكن لم يحدث أن خرجت ببيان يوضح ماذا تم في هذا الشأن، وبدأ الحديث يعود بين التأييد والمعارضة، فأبدى المعارضون لتصوير الجنائز حججهم بأن ذلك لا يتناسب مع قدسية الموقف، وأن القراء ليسوا بحاجة لرؤية الصور ليدركوا الحزن الذي يعانيه الناس عندما يفقدون أقاربهم ومحبيهم، مستشهدين بما فعله محررو صحيفة Fort Worth Star-Telegram الأمريكية، فعند تغطيتهم جنازة طفل (6 سنوات)، اعتقدت الشرطة أنه قُتل على يد أشقائه الأكبر منه سنًّا، وطلبت أسرته أن تكون الجنازة خاصة، ولم يذهب المُصوِّرون إلى الجنازة، لكنهم تجمعوا على الجهة الأخرى من الشارع المقابل للمقبرة، والتقطوا صوراً لطقوس الدفن بعدسات بعيدة المدى، كانت الصور مؤثرة، وتعكس

إحساساً بعمق الحزن في أثناء الطقوس، إلا أن المحررين قرروا أن تصوير الأهل في تلك اللحظة الخاصة يمكن أن ينطوي على نوع من التطفل، ورأى أحدهم أنه لا داع لنشر صور مثل هذه على الإطلاق، قائلًا: "لم أتبين كيف يمكن للصور أن تُدَعِّم معرفة الجمهور بالحدث على أي نحو ملموس"[19].

كما استندوا إلى بعض الفتاوى المتعلقة بذلك، ومنها الفتوى رقم 2948، التي صدرت عن دائرة الإفتاء العام بالأردن في 2014/7/22م، وتشير إلى عدم جواز تصوير المتوفين والمصابين، لما فيه من انتهاك لحرمة الآخرين، والاعتداء على كرامة الإنسان التي صانتها الشريعة الإسلامية، خاصة المتوفين والمصابين خلال حوادث السير، وأن التصوير في مثل هذه الأحوال يُعدُّ من باب التجسس على الغير، وقد نهى المولى عزَّ وجلَّ عن التجسس {وَلَا تَجَسَّسُوا} (الحجرات: 12)، وأنه إذا كان تصوير الإنسان في الأحوال الطبيعية بغير إذنه لا يجوز شرعًا، فالأولى عدم تصويره في مثل هذه الحالات، لأن المناظر فيها تكون مؤلمة، والموت مصيبة كبرى؛ فيكون وقعها شديداً على المصابين وأهاليهم، والمؤمنون في تراحمهم وتعاطفهم كالجسد الواحد الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى) رواه مسلم، وهذا يتطلب من المسلم أن يسعى قدر جهده ووسعه لإنقاذ المصابين ومساعدتهم إن استطاع، لا أن ينتهك خصوصية المصابين وكرامتهم –سواء منهم الأموات أو الجرحى– ويقوم بتصويرهم، وقد ينشر هذه الصور في وسائل الإعلام، وأن واجب كل من يحضر حوادث السير أن يستر جسد الميت بثوب خفيف ولا يتركه مكشوفًا، وقد ورد عن أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوُفِّيَ سُجِّيَ بِبُرْدٍ حِبَرَةٍ) رواه البخاري ومسلم، وألا يقول إلا خيرا، فلا صراخ ولا عويل ولا عتاب، وأن يترك الحكم في موضوع الحادث لرجال الأمن، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ) رواه البخاري[20].

واستندوا كذلك إلى ما قررته دولة الكويت من منع تصوير الجنائز، وذلك باتخاذ كل الإجراءات القانونية لمنع أي أعمال تتعلق بتصوير المقابر، سواء باستخدام الكاميرات أو

أي آلات للتصوير على اختلاف أنواعها، مع استمرار الرقابة الدائمة على مدار اليوم، والعمل على وضع لافتات إرشادية لمنع التصوير في المقابر[21]، وما أصدرته هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف الكويتية تؤكد فيه أن تصوير مراسم تشييع الجنائز وتغطيتها صحفياً في المقابر من غير حاجة غير جائز شرعاً، سواء قام به رجال أو نساء، وقيام النساء بهذا العمل أشد منعاً[22]، وما فرضته البلدية من غرامة مالية على من يخالف ذلك، فقد صرَّح د. فيصل العوضي، مدير إدارة الجنائز ببلدية الكويت، أن الغرامة تصل إلى 5 آلاف دينار كويتي يدفعها كل من يستغل المقابر في غير الأغراض المخصصة لها، وبالتحديد تصوير الجنائز، نظراً لما يسببونه من غضب لأهالي الموتى، ولعدم احترامهم حرمة المقابر[23]، فقد عدَّت بلدية الكويت أن التصوير في المقابر يندرج تحت أعمال انتهاك حرمة مكان مخصص لدفن الموتى وحفظ رفاتهم، مما يستوجب أيضاً الحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة مع غرامة مالية لا تزيد على ما يعادل ألف دينار وفقًا للمادة 110 من قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960م، وأن المادة 8 من لائحة تنظيم الجنائز ونقل الموتى والإشراف على المقابر تؤكد أن حرمة الميت مصونة أثناء نقله وغسله وتكفينه ودفنه، وبالتالي يعاقب كل من يخالف تلك المادة بغرامة لا تقل عن ألفين دينار ولا تزيد على 5 آلاف دينار[24].

وعلى الجانب الآخر، أعطى المؤيدون لتصوير الجنائز تبريرات تشير إلى حق المجتمع في المعرفة، حتى وإن كانت الصور بها بعض الفظاعة، فقد سبق وأن نشر محررو صحيفة New York Post صورة في الصفحة الأولى لجثة مُهشَّمة، مكشوفة مستلقية على ظهرها لطفل يبلغ من العمر أربعة أعوام، وهو ابن عازف الجيتار "إريك كلابتون"، بعدما سقط من نافذة الطابق 53، وادعت الصحيفة أنها استخدمت الصورة لأنها أرادت أن تحذر الناس من أخطار لعب الأطفال بالقرب من النوافذ المفتوحة[25]، وليس لأن الضحية ابن عازف الجيتار المشهور، كما قدَّم "مارتن لوثر كينج" نصيحة لمُصوِّر من مجلة Life عندما كان معاونو مفوض الأمن يدفعون الأطفال على الأرض في أثناء مسيرة للحقوق المدنية في مدينة سيلما، بولاية ألاباما، فتوقف المُصوِّر عن التقاط الصور وتوجه لمساعدة الأطفال، فلما سمع "مارتن" بالواقعة ذكَّرَ المُصوِّر قائلًا له: "العالم لا يعرف أن هذا حدث؛

لأنك لم تصوره، إنني لا أتعامل بقسوة أو لا مبالاة حيال الأمر، ولكن أن تلتقط صورة لنا ونحن نتعرض للاعتداء علينا أكثر أهمية لك بكثير من أن تكون شخصاً آخر ينضم إلى العراك"[26]، ومن هنا حدث اضطراب لدى المُصوِّرين في تغطية الجنائز والحوادث، فهل يشارك في الحدث أم ينقله فقط، أم يتوقف عن تصويره، إلا أن فريقًا وسطًا بين المؤيدين والمعارضين ذهب إلى أهمية نشر الصور لما لها من قيمة خبرية، كونها تخص المشاهير، لكن دون أن تتسبب في إيذاء مشاعرهم، فإذا وجد من يتأذى من أهالي الميت، بأن يضع يده على وجهه في إشارة غير مباشرة لعدم قبوله للتصوير، فعلى المصور أن يحترمها، أما الصور التي بها جثث وتُنشر، فعلى المواقع أن تشير إلى أنها صور لا تتناسب مع الجميع، وأن تضع بعض التحذيرات قبل مطالعتها، وتشترط ألا يشاهدها القارئ إلا عقب موافقته على ما ورد فيها، أو أن توضع بعض عمليات المسح التقنية لإخفاء ملامح جثته بالكامل احتراماً لحرمة الموت، ولضمان عدم إيذاء ذويه أو القراء عموماً، أو تضع صورة له أثناء حياته، وبجوارها خط أسود علامة رمزية للوفاة، تأكيداً لحق الجمهور في المعرفة، وللحفاظ على حرمة الميت وشعور أهله من ناحية أخرى.

الإطار النظري للدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على نظرية المسئولية الاجتماعية، كونها ترى أن حرية الصحافة والإعلام ليست مطلقة، وإنما حرية مسئولة تقوم على قيم وأخلاقيات تهدف إلى الصالح العام للمجتمع، كضمان حق الفرد في المعرفة، ومنها الصدق والموضوعية والتوازن، مما يستوجب على وسائل الإعلام لكي تحقق ذلك أن تعمل على تنظيم أعمالها ذاتياً، ويكون للعاملين بها مسئولية أمام مجتمعاتهم، وأمام مؤسساتهم التي يعملون بها، كما أن للجمهور الحق في توقع ضبط عمليات النشر تحقق مصلحته العامة، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة، بأن تكون التغطيات المُصوِّرة للجنائز نابعة من ضمير المُصوِّر، وخاضعة لتنظيم ذاتي من المؤسسة التي يعمل فيها وفق معايير أخلاقية مكتوبة بهذا الشأن تحافظ على خصوصية الموتى وأهاليهم.

وترجع أهمية هذه النظرية إلى عدة أمور، أهمها: أنها تجعل من الإعلامي عضواً فاعلًا في مجتمعه يهتم بمشكلاته ويساعد على حلها، ويقدم المصلحة العامة على مصلحته

الشخصية، إضافة إلى أن المسئولية الاجتماعية تعد من أهم القيم الإنسانية التي تساعد على استقرار الأمن النفسي وتوفر الاستقرار الاجتماعي.

مصطلحات الدراسة الإجرائية:

أخلاقيات التصوير: مجموعة المعايير التي تحكم سلوك المُصوِّرين وتضبط عملهم في أثناء تغطية الجنائز، فتحدد لهم ما هو صالح للالتقاط، وما هو غير ذلك، تحقيقًا للأهداف المنشودة في إعلام الجمهور بالحدث دون التعدي على حقوق الآخرين، وبما يتوافق مع الدين، والقانون، والأعراف المجتمعية.

محددات التعريف:

المعايير التى تحكم سلوك المُصوِّرين: تلك القواعد التي تضبط التعامل في تصوير الجنائز، مثل احترام خصوصية الآخرين، وطرق التعامل مع تصوير الجثث، وأقارب المتوفى، وحفظ حق المصدر الرئيس للصور، وعدم تحريف الصور والفيديوهات أو التلاعب فيها.

المدونات الأخلاقية: مبادئ يضعها الخبراء وأرباب المهنة، تحدد حق المُرسِل والمستقبل، فتكون بمثابة تنظيم ذاتي يضعه الصحفيون أو نقاباتهم يتوافق مع قيم المجتمع.

التغطية المُصوّرة: تناول الجنائز، وأهل المتوفى بالتصوير، من خلال تتابع لحظي، قد يقوم بها المصور فقط، أو يشارك فيها محرر متخصص في التعليق، أو مصمم إخراجي لكي يدعم كل منهما مضمون الآخر.

نتائج الدراسة:

جدول (1)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

النوع	ك	٪
ذكر	51	67.1
أنثى	25	32.9
الإجمالي	76	100

يتضح من الجدول السابق أن فئة الذكور جاءت في المقدمة بنسبة (67.1٪)، بينما جاءت فئة الإناث في المرتبة الثانية بنسبة (32.9٪)، ويرجع ذلك إلى أن الأغلبية ممن يقومون بالتغطيات الميدانية من الذكور، لما يتطلبه النزول للميدان من جهد، إضافة إلى

أن النسبة الكبرى في شعبة المُصوِّرين يغلب عليها الذكور أكثر من الإناث، إذ يميل الإناث إلى الكتابة الصحفية والعمل في الأقسام الأخرى أكثر من التصوير الميداني، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه الأستاذة فوقية ياسين، مديرة تحرير جريدة وموقع العمال[27]، بأن الفتيات لا يلجأن لتصوير الجنائز إلا في أضيق الحدود، نظراً لأن هذا الموقف يستدعي حضور الرجال أكثر من السيدات، فوجود فتاة داخل جنازة أمر غير مرغوب فيه، وكثرة حركتها، حتى إن كانت تؤدي عملها في التصوير، إلا أنه في المجتمع العربي غير محبب، ويسبب حرجاً للجميع، كذا وجودها في سرادق عزاء، خاصة إذا كان السرادق مقتصراً على الرجال.

جدول (2)
المبحوثون وفقا لوظائفهم

المهنة	ك	٪
عضو هيئة تدريس في الجامعة	23	30.3
مصور صحفي	19	25.0
عضو نقابة الصحفيين	16	21.1
رئيس تحرير حالي أو سابق	9	11.8
مصور تحت التدريب	5	6.6
عضو مجلس نقابة الصحفيين	4	5.3
الإجمالي	76	100

جاءت فئة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية في المرتبة الأولى بنسبة (30.3٪)، يليها فئة المصور الصحفي في المرتبة الثانية بنسبة (25.0٪)، وتبعتها فئة عضو نقابة الصحفيين بنسبة (21.1٪)، ثم فئة رئيس تحرير حالي أو سابق بنسبة (11.8٪)، يليها فئة مصور تحت التدريب بنسبة (6.6٪)، لتأتي في المرتبة الأخيرة فئة عضو مجلس نقابة الصحفيين بنسبة (5.3٪)، ويرجع ذلك إلى أن عدد رؤساء التحرير وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين قليل مقارنة بالفئات الأخرى، حيث يتكون مجلس النقابة من (12) عضواً.

جدول (3)

تأييد المبحوثين لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية

تأييد المبحوثين لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية	ك	٪
لا	51	67.1
نعم	25	32.9
الإجمالي	76	100

يتبين من تحليل الجدول السابق أن فئة المعارضين لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (67.1٪)، بينما جاءت فئة المؤيدين في المرتبة الثانية بنسبة (32.9٪).

جدول (4)

أسباب رفض التغطية والنشر

أسباب رفض المبحوثين تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل	ك	٪
تنتهك حرمة الموتى وتخترق خصوصية أهاليهم	39	76.5
أرى أنها لا تتناسب مع هيبة الموقف وجلاله	31	60.8
تجعل المشاركين في الجنازات متصنعين للمواقف	16	31.4
أرى أنها لا تتوافق مع قيمي وعادات مجتمعي	16	31.4
أخرى	2	3.9
ن = 51		

وبقراءة الجدول السابق يتضح أن أسباب رفض المبحوثين لتغطية الجنائز ونشر صورها جاءت بنسب متقاربة، وعللت أكبر نسبة في النتائج أسباب رفضها بأنها تنتهك حرمة الموتى وتخترق خصوصية أهاليهم، فجاءت في المرتبة الأولى بنسبة (76.5 ٪)، وفي

المرتبة الثانية من يرون أن التصوير والنشر لا يتناسب مع هيبة الموقف وجلاله بنسبة (60.8٪)، وتساوت فئتا المرتبة الثالثة والرابعة فجاءا بالنسبة نفسها (31.4 ٪)، وهما من يرون أنهما يجعلان المشاركين في الجنازات متصنعين للمواقف، إضافة إلى أنها لا تتوافق مع قيمه وعاداته، ثم جاءت أسباب أخرى للرفض بنسبة (3.9 ٪)، منها أنها تسبب حرجًا كبيرًا للمُصوِّر في أثناء التصوير، إذ يستشعر رفض أهل الميت لهذا العمل مما يضطره للتهرب من مثل هذه الأمور (الأوردرات) في أثناء تكليفه بها، كذلك من الأسباب الأخرى عدم جواز التصوير لأسباب دينية، وأيضًا منها عدم مراعاة كثير من المُصوِّرين لأخلاقيات المهنة وتدافعهم للحصول على الصورة حتى لو كانت على حساب مشاعر الآخرين من أهل الميت، بدليل ما حدث عند دفن الإعلامي مفيد فوزي بعد خروج جنازته من كنيسة المرعشلي بالزمالك، وضيق فتحة القبر عن النعش الخشبي، وتناول المُصوِّرين للحدث بطريقة تؤذي مشاعر أهله.

جدول (5)

أسباب تأييد المبحوثين للتغطية والنشر

أسباب تأييد المبحوثين تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل	ك	٪
لأنها تسجل وقائع ستصير تاريخًا مهمًا في المستقبل	20	80.0
لأنها تلبي احتياجات الجمهور في المعرفة ومتابعة الأحداث	14	56.0
تعطي دروسًا وعبرًا من الحياة	11	44.0
تجعل المُصوِّر وموقعه أكثر حضورًا وسبقًا لدى المتابعين (تحقق ترند)	2	8.0
ن = 25		

بالاطلاع على الجدول السابق، يتضح تنوع نتائج أسباب تأييد المبحوثين لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل، وقد احتلت الصدارة فئة من يرون أنها تسجل وقائع ستصير تاريخًا مهمًا في المستقبل وجاءت بنسبة (80٪)، وفي المرتبة الثانية فئة أنها تلبي احتياجات الجمهور في المعرفة ومتابعة الأحداث بنسبة (56٪)، وفي المرتبة الثالثة فئة أنها تعطي دروسًا وعبرًا من الحياة بنسبة (44٪)، ثم جاءت في المرتبة

الأخيرة فئة من يرون أنها تجعل المُصوِّر وموقعه الإلكتروني أكثر حضوراً وسبقًا لدى المتابعين (تحقق ترند) بنسبة (8٪).

جدول (6)

وجود ضوابط أو مدونة سلوك أخلاقية

وجود ضوابط أو مدونة سلوك أو دليل إرشادي	ك	٪
نعم	12	50.0
لا توجد أي ضوابط محددة من النقابة أو الموقع الذي أعمل فيه	12	50.0
الإجمالي	24	100

وبتفحص نتائج الجدول السابق يتضح أن المبحوثين انقسموا فيما يتعلق بوجود ضوابط أو مدونة سلوك أو دليل إرشادي، فجاءت نسبة من قالوا نعم توجد ضوابط (50٪)، وكذلك جاءت نسبة من أشاروا إلى عدم وجود أي ضوابط محددة من النقابة أو المواقع التي يعمل فيها (50٪)، ويشير ذلك إلى ضرورة وضع ضوابط أو دليل إرشادي يعرفه جميع العاملين في هذا المجال، وهو ما يتفق مع نتائج المقابلات التي أجراها الباحث مع خبراء في نقابة الصحفيين، مثل الأستاذ أيمن عبد المجيد[28]، وكيل نقابة الصحفيين، ورئيس تحرير بوابة روز اليوسف، التي أشار فيها إلى الجهود المبذولة لوضع ضوابط أخلاقية ومهنية لذلك، ومنها صالون تواصل الأجيال الذي عُقِد في منتصف أغسطس 2023م، وناقش فيه شيوخ المهنة مع مختلف الأجيال الصحفية موضوع "أخلاقيات الصورة الصحفية بين الحقوق المهنية وحرمة الحياة الشخصية"، لوضع ضوابط التصوير، وحق المصور وواجباته في ضوء القوانين ومواثيق الشرف، وحرمة الحياة الخاصة، وخرج بعدة توصيات رُفِعت لمجلس نقابة الصحفيين ورؤساء الإدارات الصحفية للعمل على الارتقاء بالمهنة.

جدول (7)

آلية اختيار المبحوثين لالتقاط الصور في تغطية الجنائز

آلية اختيار المبحوثين لالتقاط الصور في الجنائز	ك	٪
أختارها بما يتوافق مع قيمي وأعراف مجتمعي	14	58.3
أختارها بناء على ضوابط ذاتية نابعة مني	6	25.0
أختارها بناء على توجيهات من الموقع الذي أعمل فيه	6	25.0
أخرى	2	8.3
ن = 24		

وبتحليل الجدول السابق، يتضح أن آلية اختيار المبحوثين لالتقاط صور الجنائز تخضع لعدة اعتبارات جاء في مرتبتها الأولى أنه يختارها بما يتوافق مع قيمه وأعراف مجتمعه، بنسبة (58.3٪)، ثم تساوت النسب في الاعتبارات الأخرى التي تتمثل في: اختيارها بناء على ضوابط ذاتية نابعة من المُصوِّر، وكذا بناء على توجيهات من الموقع الذي يعمل فيه، بنسبة (25.0٪)، وجاءت اعتبارات أخرى بنسبة (8.3٪)، تمثلت في: أن المُصوِّرين يحاولون قدر المستطاع التقاط صور عن بُعد بها عواطف حزن تبرز حالة أهل المتوفى احتراماً لمشاعرهم دون التطفل عليهم من قرب، وهذا يشير إلى أن آلية الاختيار هنا توافقية بين المُصوِّر والجهة التي يعمل فيها، فهو يدرك ما يتوافق مع المؤسسة التي يعمل فيها، ومن ثمَّ يختار صوره بما يلائم النشر فيها.

جدول (8)

أهم الصور التي يُركِّز الصحفيون على التقاطها ونشرها

أهم الصور التي يركز الصحفيون على التقاطها ونشرها	ك	٪
حسب المواقف التي أشاهدها	11	45.8
الجنازة نفسها	10	41.7
أقارب الميت	10	41.7
المعزون	9	37.5
المواقف الغريبة التي تحقق مشاهدة أكبر	6	25.0
المواقف التي تركز على العظة والتدبر	6	25.0
جميع ما سبق	6	25.0
ن = 24		

وبمراجعة نتائج الجدول السابق، يتضح أن أهم الصور التي يركز المبحوثون على التقاطها ونشرها يأتي في مرتبتها الأولى بنسبة (45.8٪) تقدير المواقف التي يشاهدها المبحوث، فيقرر أن هذه الصورة أفضل من غيرها، وأن هذه اللحظة هي التي يجب أن يلتقطها، فيقرر وقتها أي زاوية أو أي أشخاص يظهرون في الصورة، بينما تساوت فئتا تصوير الجنازة نفسها، وأقارب الميت فجاءتا بالنسبة ذاتها (41.7٪)، يليهما التركيز على تصوير المُعزِّين بنسبة (37.5٪)، وفي المرتبة التالية تساوت النسب في تصوير المواقف الغريبة التي تحقق مشاهدة أكبر، وكذلك المواقف التي تركز على العظة والتدبر، كما تساوت معهما نسبة اختيار التركيز على كل ما سبق بنسبة (25.0٪)، ويرجع ذلك إلى أن الموقف هو سيد القرار، لأنه يحدد أي صورة يكون لها أفضلية، تتبعها الجنازة وأقارب المتوفى لأنهم أصل الحدث الذي تُبنى عليه التغطية.

جدول (9)

الأدوات التي يحرص المبحوثون على استخدامها في تصوير مثل هذه المواقف

الأدوات التي يحرص المبحوثون على استخدامها في تصوير مثل هذه المواقف	ك	٪
أجمع بين الهاتف والكاميرا	10	41.7
كاميرا فائقة الجودة	9	37.5
هاتف محمول	5	20.8
الإجمالي	24	100

وبمشاهدة الجدول السابق يتضح أن الأدوات التي يحرص المبحوثون على استخدامها في تصوير الجنازات يأتي في مرتبتها الأولى الجمع بين الكاميرا والهاتف بنسبة (41.7٪)، يليها التصوير بكاميرا فائقة الجودة بنسبة (37.5٪)، بينما يأتي الهاتف في المرتبة الأخيرة بنسبة (20.8٪)، ويرجع ذلك إلى أن تصوير الجنازات يحتاج إلى دقة وتحديد للموقف، وهو ما يجعل المُصوِّرين يجمعون بين التصوير بالهاتف والكاميرا، لأن بعض المواقف تتطلب إخفاء الكاميرا، وأخرى تحتاج إلى استخدامها بجودة عالية، لذلك جاء في المرتبة الأولى الجمع بين الأداتين، ثم استخدام الكاميرا الفائقة لأنها تميز المُصوِّر وتعد جواز مرور لبعض المُصوِّرين كونها تعبر عن حاملها، وتشير إلى أنه يؤدي عمله فيسمح له الناس بالتصوير، وإن كانت مصدر قلق في بعض الأحيان، ثم استخدام الهاتف المحمول لأنه يعد من أسهل الأدوات حملًا واستخدامًا، خاصة بعض التحديثات الجديدة والإمكانيات الفائقة التي وفَّرتها كاميرات الهواتف، ومساحات التخزين التي تمكنها من التقاط صور ذات جودة عالية وفيديوهات لمدد طويلة دون أن تتأثر مساحة التخزين بها.

جدول (10)
زوايا التصوير

زوايا التصوير التي يتخذها المبحوثون في تغطيات الجنائز	ك	٪
أحدد المسافة واللقطة بناء على تقديري للموقف	21	87.5
أبتعد عن الجنازة أو السرادق وأبدأ في التصوير	3	12.5
الإجمالي	24	100

بتحليل الجدول السابق، يتضح أن زوايا التصوير تتحدد بناء على تقدير المُصوِّر للموقف، فيأتي تحديده للمسافة التي يلتقط منها الصورة، وكذا اختياره للقطة بناء على تقديره للموقف بنسبة (87.5٪)، وفي المرتبة الأخيرة الابتعاد عن الجنازة أو السرادق والبدء في التصوير بنسبة (12.5٪)، وهو ما يتفق مع النتائج السابقة في جدول (8)؛ إذ كانت المرتبة الأولى لأهم الصور التي يلتقطها المبحوث تتمثل في: حسب المواقف التي يشاهدها.

جدول (11)
مقترحات ضبط التغطية والنشر على المواقع

المقترحات التي يراها المبحوثون مناسبة في ضبط تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع	ك	٪
التصوير عن بُعد بما يعبر عن الحدث ولا ينتهك حرمة الموتى وخصوصية أقاربهم	41	53.9
تنظيم ذاتي داخلي بوضع مدونة أو دليل من النقابة أو الموقع، مما يحقق استقلالية للمصورين الصحفيين ويمنع التدخل الخارجي في شئونهم	32	42.1
استئذان أصحاب الشأن وحذف الصور حال مطالبتهم بذلك	28	36.8
تحديد أماكن للتصوير مثل الذي يحدث في المباريات وجنازات السياسيين	27	35.5
وضع قانون خاص من الدولة يترتب عليه عقوبات قضائية حال مخالفة قواعده	21	27.6
ترك الأمر للقرَّاء وفتح التعليقات ليعبروا عن مشاعرهم تجاه المضمون المنشور	6	7.9
أخرى تذكر	3	3.9
ن = 76		

بقراءة مقترحات المبحوثين لضبط تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع، يتضح أن المقترح الأول ركَّز على "التصوير عن بُعد بما يعبر عن الحدث ولا ينتهك حرمة الموتى وخصوصية أقاربهم"، فجاءت نسبته (53.9٪)، يليه في المرتبة الثانية مقترح "تنظيم ذاتي داخلي بوضع مدونة أو دليل من النقابة أو الموقع؛ مما يحقق استقلالية للمصورين الصحفيين ويمنع التدخل الخارجي في شئونهم"، وجاء بنسبة (42.1٪)، تبعه في المرتبة الثالثة مقترح "استئذان أصحاب الشأن وحذف الصور حال مطالبتهم بذلك" بنسبة (36.8٪)، ثم جاء بعده في المرتبة الرابعة مقترح "تحديد أماكن للتصوير مثل الذي يحدث في المباريات وجنازات السياسيين" بنسبة (35.5 ٪)، يليه في المرتبة الخامسة مقترح "وضع قانون خاص من الدولة يترتب عليه عقوبات قضائية حال مخالفة قواعده" بنسبة (27.6٪)، ثم جاء في المرتبة السادسة مقترح "ترك الأمر للقُرَّاء وفتح التعليقات ليعبروا عن مشاعرهم تجاه المضمون المنشور" بنسبة (7.9٪)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مقترحات أخرى بنسبة (3.9٪)، أهمها: عدم السماح بالتصوير من البداية، ومنع البث المباشر، وعدم مطاردة المشاهير بالتركيز على لحظات حزنهم.

جدول (12)

أهمية وضع مدونة سلوك أخلاقية في تغطية الجنائز ونشر صورها

أهمية وضع مدونة سلوك أخلاقية في تغطية الجنائز ونشر صورها	ك	٪
نعم، لأنها تلبي حق الجمهور في المعرفة وتحفظ حرمة الموتى وخصوصية أهاليهم	65	85.5
لا، ليس لها أهمية	11	14.5
الإجمالي	76	100

بتحليل الجدول السابق، يتضح الأهمية والضرورة المُلِحَّة لوضع مدونة سلوك أخلاقية لتغطية الجنائز ونشر صورها، وأن ذلك يضمن تحقيق أداء أفضل؛ إذ جاء المرتبة الأولى موافقة المبحوثين بنسبة (85.5٪)، معللين ذلك بأنها تلبي حق الجمهور في المعرفة، وتحفظ حرمة الموتى وخصوصية أهاليهم، بينما رأى بعض المبحوثين بنسبة (14.5٪) أنه

ليس لها أهمية، ويرجع ذلك لكونهم يرون أنها لن تُطبَّق بالفعل، وسيكون مصيرها مثل القوانين المتعلقة بالإعلام ولا تُفعَّل.

جدول (13)

تحديد المسئول عن وضع مدونة سلوك أخلاقية

المسئول عن وضع مدونة سلوك أخلاقية لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع	ك	٪
نقابة الصحفيين	61	80.3
الدولة	24	31.6
شعبة المُصوِّرين	21	27.6
المواقع الإلكترونية	16	21.1
كليات الإعلام	15	19.7
أخرى	4	5.3
ن = 76		

وبالنظر للجدول السابق، يتضح أن مسئولية وضع مدونة سلوك أخلاقية لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل تقع على نقابة الصحفيين في المرتبة الأولى بنسبة (80.3٪)، يليها في المرتبة الثانية أجهزة الدولة بنسبة (31.6٪)، وفي المرتبة الثالثة شعبة المُصوِّرين بنسبة (27.6٪)، يليها المواقع الإلكترونية بنسبة (21.1٪)، ثم كليات الإعلام بنسبة (19.7٪)، لتأتي في المرتبة الأخيرة مقترحات أخرى بنسبة (5.3٪)، تمثلت في: التنسيق بين كل ما سبق، وإضافة الهيئات الإعلامية المُنظِّمة للإعلام في مصر، ويرجع ذلك إلى ضمان تحقيق استقلالية الصحفيين في أعمالهم، فإذا كانت المدونة نابعة من النقابة التي ينتمون إليها فإن بنودها ستضمن تحقيق استقلاليتهم، وفي الوقت ذاته احترام حق الجمهور في المعرفة، وكذا ضمان تنفيذ المواقع الإلكترونية، لأن العاملين فيها يخضعون للوائح وقوانين النقابة، إضافة إلى أن أجهزة الدولة لن تعارض على توافق في نظم عمل ما دامت لا تتعارض مع القانون العام للدولة، إضافة إلى

أن كليات الإعلام لن تقف ضد أي توجه يخدم أخلاقيات المجتمع ما دام يتوافق مع الأعراف والقيم المهنية التي تُدرس والمطالبة بها، لأن الهدف الأساسي هو الحفاظ على حق الجمهور في المعرفة وحق الصحفي في الحصول على المعلومة.

جدول (14)

المسموح لهم بالتغطية

الأفراد الذي ينبغي السماح لهم بتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع	ك	٪
المُصوِّر الخبير الحاصل على دورات في مثل هذا الأمر	34	44.7
المُصوِّر النقابي	29	38.2
أخرى	7	9.2
المُصوِّر المتدرب بخطاب من موقعه	6	7.9
الإجمالي	76	100

يتضح من الجدول السابق أن الأولوية في تغطية الجنائز تكون للمُصوِّر الخبير الحاصل على دورات في مثل هذا الأمر، بغض النظر عن كونه نقابي أو غير نقابي، وقد جاء في المرتبة الأولى بنسبة (44.7٪)، يليه في المرتبة الثانية المُصوِّر النقابي بنسبة (38.2٪)، ويأتي بعدهما آخرون بنسبة (9.2٪) ويتمثلون في: أي مواطن يحمل آلة تصوير، وأن هذا أمر يصعب السيطرة عليه في ظل انتشار مواقع التواصل، وفي المرتبة الأخيرة ممن ينبغي لهم تغطية الجنائز "مُصوِّرون تحت التدريب" بنسبة (7.9٪)، وهو ما يؤكد ضرورة انتقاء الأشخاص المؤهلين والمدربين لتغطية الجنائز.

جدول (15)
المسئول عن مساءلة المُصوِّر النقابي المخالف للقيم والأعراف

حال تغطية المُصوِّر النقابى ونشره صوراً لا تتوافق مع قيم المجتمع وأعراف المهنة، فمن رأيك من الأولى بمساءلته؟	ك	٪
نقابته	44	57.9
موقعه الذى يعمل به	31	40.8
جميع ما سبق	23	30.2
القضاء	9	11.8
ن = 76		

بتحليل الجدول السابق، يتضح أنه حال تغطية المُصوِّر النقابي ونشره صوراً لا تتوافق مع قيم المجتمع وأعراف المهنة، فإن أولى الجهات بمساءلته هي نقابته، فقد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (57.9٪)، يليها في المرتبة الثانية الموقع الذي يعمل به بنسبة (40.8٪)، ثم القضاء بنسبة (11.8٪)، مع وجود اتفاق على أن الثلاثة يشتركون في مساءلته بنسبة (30.2٪)، وهذا يشير إلى أهمية وضع ضوابط تنظيمية داخلية تقوم بها نقابة الصحفيين، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج جدول (13)، الذي جاء في مرتبته الأولى أن نقابة الصحفيين المسئول عن وضع مدونة سلوك أخلاقية لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع.

جدول (16)
المسئول عن مساءلة المُصوِّر المتدرب المخالف للقيم والأعراف

حال تغطية المُصوِّر المتدرب ونشره صوراً لا تتوافق مع قيم المجتمع وأعراف المهنة، فمن وجهة نظرك من الذي يتحمل المسئولية؟	ك	٪
الموقع الذي يعمل به لتقصيره في المتابعة والتدريب	59	77.6
النقابة لعدم وضعها قواعد تحدد طبيعة عمله، وتبين حقوقه وواجباته	35	46.0
المُصوِّر نفسه	33	43.4
ن = 76		

من خلال الجدول السابق، يتبين أنه حال تغطية المُصوِّر المتدرب ونشره صوراً لا تتوافق مع قيم المجتمع وأعراف المهنة، فإن الذي يتحمل مسئولية النشر في المرتبة الأولى الموقع

الذي يعمل به لتقصيره في المتابعة والتدريب، بنسبة (77.6٪)، ثم النقابة لعدم وضعها قواعد تحدد طبيعة عمله، وتبين حقوقه وواجباته، في المرتبة الثانية بنسبة (46.0٪)، ثم المُصوِّر نفسه في المرتبة الأخيرة بنسبة (34.4٪).

جدول (17)

إذا كانت المسئولية تقع على المُصوِّر المتدرب نفسه فمن الذي يختص بمساءلته

إذا كانت المسئولية تقع على المصور المتدرب نفسه فمن الذي يختص بمساءلته؟	ك	٪
الموقع الذي يعمل به	57	75.0
القانون العام للدولة	30	39.5
الجهة الأصلية له (معهده – كليته– إلخ)	5	6.6
ن = 76		

إذا كانت المسئولية تقع على المُصوِّر نفسه، فإن الذي يختص بمساءلته وفقًا لنتائج الجدول السابق: الموقع الذي يعمل فيه في المرتبة الأولى بنسبة (75٪)، يليه القانون العام للدولة بنسبة (39.5٪)، ثم الجهة الأصلية له، متمثلة في معهده أو كليته بنسبة (6.6٪)، وهذا يرجع إلى أن كليته أرسلته للتدريب العملي فصار في ذمة الموقع الذي يعمل به منذ ووصوله إليه، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه الدكتور أحمد زارع، رئيس قسم الإعلام في كلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر[29]، الذي أوضح أن الجهات الأكاديمية مسئولة عن تأهيل الطالب لسوق العمل ومساعدته على معرفة القيم والضوابط الأخلاقية التي تنظم عمله، لكن عقب خروجه وانتقاله إلى مكان آخر فإن المسئولية تنتقل إلى هذا المكان بحكم تبعيته له، لأنه يخضع لسياسته التحريرية ونظام عمله السائد فيه.

جدول (18)

أوقات الامتناع عن التغطية

ما الأوقات التي يتوجب فيها على المُصوِّر الامتناع عن التصوير	ك	٪
حال طلب أهل الميت ذلك	72	94.7
حال النوازل والكوارث والمواقف شديدة الصعوبة (أعاصير، زلازل... إلخ)	8	10.5
أخرى	3	3.9
ن = 76		

يتوجب على المُصوِّر الامتناع عن التصوير حال طلب أهل الميت ذلك، وقد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (94.7٪)، ثم حال النوازل والكوارث والمواقف شديدة الصعوبة (أعاصير، زلازل... إلخ) بنسبة (10.5٪)، وفي المرتبة الأخيرة أخرى بنسبة (3.9٪)، تلخصت في: تقدير المُصوِّر للموقف، بما يتناسب مع قيم المجتمع وعاداته، وهو ما يتفق مع ما ذكره د. سيد الناغي[30]، الأستاذ المتفرغ في قسم الصحافة والنشر في كلية الإعلام جامعة الأزهر، بأن في التصوير ونشر الصور دون إذن حرج شرعي، فقد شُرع الاستئذان في كل شيء يرى الإنسان أنه مستتر به، فلا يصح أن تدخل منزلًا دون استئذان، وكذلك لا يصح أن تلتقط الصور لغيرك خلسة، فما بالك إذا كان صاحبها لا يود أن تلتقطها من الأصل، فهنا بالقياس على الاستئذان قبل دخول المنزل أوجب الشرع المصلحة العامة {وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ}، وقد كان من التعاليم الإسلامية الحفاظ على حق الجار، فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ)، أي شروره، ومن هذه الشرور الإيذاء بالقول أو الفعل.

جدول (19)

تحمل إساءة نشر صور الجنائز

من يتحمل إساءة نشر صور الجنائز؟	ك	٪
يتحملها الجميع	33	43.4
المسئول عن رفع الأخبار كونه مشاركًا في نشرها	27	35.5
الموقع لتقصيره في التدريب والمتابعة	27	35.5
المُصوِّر نفسه يتحمل المسئولية كاملة	24	31.6
النقابة لتقصيرها في تأهيل أعضائها وعدم وضعها ضوابط للنشر	21	27.6
ن = 76		

وفقًا لنتائج الجدول السابق، فإن المُصوِّر والناشر والموقع والنقابة يتحملون جميعًا مسئولية إساءة نشر صور الجنائز، وجاء ذلك بنسبة توافق (43.4٪)، وتكون الأولوية بعد ذلك في تحمل المسئولية للمسئول عن رفع الأخبار لكونه مشاركًا في نشرها، والموقع لتقصيره في

التدريب والمتابعة بنسبة (35.5٪) لكل منهما، ثم المُصوِّر نفسه بنسبة (31.6٪)، ثم النقابة لتقصيرها في تأهيل أعضائها وعدم وضعها ضوابط للنشر بنسبة (27.6٪)، ويرجع ذلك إلى أن المُصوِّر هنا مسئول عن التصوير فقط، وليس عن النشر، لذلك جاء في ترتيب متأخر رغم أنه الطرف الأصيل في الموضوع.

جدول (20)

تحديد الانتهاكات الأخلاقية في نشر صور الجنائز

أي الأمور تراها من الانتهاكات الأخلاقية في نشر صور الجنائز؟	ك	٪
نشر صور الموتى وجثثهم	32	42.1
استفزاز أقارب الموتى لإخراجهم عن مشاعرهم والتقاط صور مثيرة ونشرها	27	35.5
التمادي في التصوير رغم طلب الأهالي بالتوقف	26	34.2
نشر عناوين مثيرة لا علاقة لها بالمحتوى	24	31.6
تغيير تفاصيل الصور بالقص أو الحذف أو التقريب	22	28.9
جميع ما سبق	55	72.4
ن = 76		

رأى المبحوثون أن صور الموتى وجثثهم تأتي في أولوية الانتهاكات الأخلاقية لنشر صور الجنائز على المواقع الإلكترونية بنسبة (42.1٪)، يليها استفزاز أقارب الموتى لإخراجهم عن مشاعرهم والتقاط صور مثيرة لهم ونشرها بنسبة (53.5٪)، يتبعها التمادي في التصوير رغم طلب الأهالي بالتوقف بنسبة (34.2٪)، ثم نشر عناوين مثيرة لا علاقة لها بالمحتوى بنسبة (31.6٪)، فتغيير تفاصيل الصور بالقص أو الحذف أو التقريب بنسبة (28.9٪)، ورأي الأغلبية أن كل الفئات السابق ذكرها من الانتهاكات الأخلاقية في نشر الصور بنسبة (72.4٪)، وهو ما يتفق أيضاً مع ما ذكره د. السيد الناغي[31]، بأن تتبع الناس بغير إذنهم فيه ما يخالف الشرع، فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (من استمع إلى حديث قوم، وهم له كارهون، أو يفرون منه، صب في أذنه الآنك يوم القيامة).

جدول (21)
تعامل المُصوِّرين مع انفعالات أهل الميت

كيف يتعامل المُصوِّر مع انفعالات أهل الميت أو الحضور؟	ك	٪
يتوقف عن التصوير، ويغادر المكان	40	52.6
يرد، ويستكمل عمله بصفته نائبًا عن القُرَّاء	4	5.3
يقدر حالتهم النفسية ويستكمل التصوير مبتعدًا عن المكان	32	42.1
الإجمالي	76	100

يتبين من تحليل الجدول السابق أنه يجب على المُصوِّر أن يستجيب لانفعالات أهل الميت أو المُعزِّين، فيتوقف عن التصوير ويغادر المكان حال طلب ذلك، وجاء ذلك في المرتبة الأولى بنسبة (52.6٪)، ثم تقدير حالتهم النفسية واستكمال التصوير بالابتعاد عن المكان، في المرتبة الثانية بنسبة (42.1٪)، وفي المرتبة الأخيرة الرد عليهم لأن هذا من طبيعة عمله، وقد جاءت بنسبة قليلة (5.3٪)، وهو ما يتفق مع بعض النتائج السابقة – جدول (18)- بأنه يجب الامتناع عن التصوير حال طلب أهل الميت ذلك، وكذا – جدول (11)- التصوير عن بُعد بما يعبر عن الحدث ولا ينتهك حرمة الموتى وخصوصية أقاربهم، كما يتفق مع بعض بنود الميثاق الأخلاقي للجمعية الوطنية لمُصوِّري الصحافة الصادر في 2004م: عامِل كلَّ الأشخاص موضوع الصور باحترام وكرامة، وامنح اهتمامًا خاصًّا للأشخاص الضعفاء، وتعاطف مع ضحايا الجرائم أو المآسي، ولا تتطفَّلْ على لحظات الحزن الخاصة إلا عندما يكون الجمهور بحاجة بالغة الأهمية ومبرَّرة لرؤيتها، وأثناء تصوير الأشخاص، لا تسهم عمدًا في تغيير الأحداث أو تسْعَ إلى تغييرها أو التأثير فيها، ولا تخرِّبْ عمدًا جهودَ الصحفيين الآخرين، ويجب على التحرير أن يحافظ على سلامة محتوى الصورة الفوتوغرافية وسياقها.

التصور المقترح للمدونة:

مضمون المدونة: تأتي هذه المدونة نتيجة لما توصل إليه الباحث من نتائج تمكن من استنتاجها من المُصوِّرين والخبراء وأساتذة الجامعات، ومن اطلاعه على بعض التجارب الشخصية لأعضاء نقابة الصحفيين في العمل على وضع ضوابط أخلاقية لتصوير الجنائز، وهي في مضمونها قابلة للتطوير والتحديث وفقًا لرؤية المؤسسات الصحفية، ولمقتضيات التطور الإعلامي ومعطيات العصر.

نطاقها: يمكن تطبيقها على المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، واعتبارها دليلًا إرشاديًا للمُصوِّرين في المواقع الإلكترونية، وللناشطين في النشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

الصيغة المقترحة للمدونة:

يأتي وضع هذا التصور المقترح لمدونة السلوك الأخلاقية لتصوير الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، من منطلق حرص مؤسستنا – **يوضع اسم المؤسسة الإعلامية** – على تيسير عمل المُصوِّرين في تصوير الجنائز ونشر صورها، وذلك من خلال تنظيم ذاتي ينبع من ضمير المُصوِّر، يُعلي من استقلاليته، ويُحد من تدخلات السلطة في عمله، وكذا لتأكيد الالتزام بآداب المهنة، وبقيمنا المجتمعية في احترام خصوصية المواطنين، مع ضمان حق الجمهور في المعرفة، بما ينعكس إيجابيًا على مجتمعنا في الحفاظ على حرمة الموتى ومشاعر ذويهم.

ولتحقيق ما سبق للارتقاء بالمهنة وكسب ثقة الجمهور؛ يحرص العاملون بمؤسستنا () على الالتزام بمبادئ المدونة، واعتمادها مرجعًا أساسًا في تقييم سلوكهم، والتوقيع عليها، وأن تحتفظ المؤسسة () بنسخة منها في ملفه الخاص، يرجع إليها حال طلبها في معرفة مستوى التزامه بالضوابط والقيم الأخلاقية في أداء المهنة، ولا شكَّ أن الالتزام بهذه المدونة سيكون له أثر طيب على المُصوِّر بما يضفيه عليه من احترام رؤسائه، والجمهور المتابع له، وعلى مؤسستنا () بما يرتقي بعملها، وبصورتها الذهنية في إرسائها لضوابط أخلاقية ليست موجودة في كل المؤسسات، فيكسبنا ميزة التفرد والثقة من الرأي العام.

مبادئ المدونة:

في ضوء عدم وجود قوانين أو ضوابط حاكمة تضبط أمر التغطيات المُصوِّرة للجنائز، فإننا نلتزم بالتنظيم الذاتي لمؤسستنا ( ) ونسعى بكل السبل لتطبيقه:

أولًا: فيما يخص تصوير الجنائز:

- نضع نصب أعيننا قبل التصوير أن للموت قدسية خاصة وجلالًا مهيبًا، يستدعي التدبر والاعتبار، وليس مهرجانًا للتنافس في التقاط الصور، فقليل يدل على الفعل خير من كثير يخرجه عن وقاره.
- نجعل مهمتنا الأولى نقل صورة حقيقية عن الحدث دون السعي خلف تحقيق (ترند) سرعان ما يزول ويبقى أثره غير المُحَبَّب.
- عدم افتعال مواقف تخلق أحداثًا جديدة لكي نلتقطها ونركز عليها.
- نقلل من الحركة في الجنازة، ونتخفى قدر المستطاع، ولا نزدحم حول الموكب الجنائزي ونخترق حرمته وخصوصية ذويه.
- نتعامل مع الجنائز بطريقة إنسانية، ونضع أنفسنا في موقف أهل المتوفى، فلا نضعه تحت ضغط الكاميرا، بل نتخير الصور التي نلتقطها ونحب أن يرانا الناس فيها.
- نستخدم لقطات بعيدة وزوايا تصوير مختلفة، مثلما يحدث في تصوير جنازات السياسيين، ومباريات كرة القدم.
- نتعامل مع جنائز العامة كتعاملنا مع جنازات السياسيين الرسمية، فلا نقتحم خصوصيتهم، ونستغل أنهم ليس لهم من يدافع عنهم أو يحمي خصوصيتهم.
- نتنافس بشرف مع المُصوِّرين من المؤسسات الأخرى فيكمل بعضنا بعضًا، فلا نحجب عنهم زوايا التصوير، أو نتسابق في الحركة؛ مما يسبب إرباكًا واختراقًا لهيبة الموقف.

ثانيا: فيما يخص تصوير أقارب الموتى وذويهم:

- نحترم خصوصية أهل المتوفى، وننفذ رغباتهم في عدم استكمال التصوير حال إبرازهم علامات تشير إلى ذلك، كأن يضعوا أيديهم على وجوههم.
- نبتعد قدر المستطاع حال تصوير أقارب الموتى، فنحقق غرضنا ولا نؤذي غيرنا، أسوة بما يحدث في تغطية الألعاب الرياضية ككرة القدم، وماراثون الجري، وسباق

السيارات، فنكون بذلك عرضنا القصة الخبرية، ولم نكشف عن ملامح المتوفى أو أقاربه، ما لم يكن هناك داع، إضافة إلى كوننا لم نؤثر في سير الجنازة وهيبة الموقف.

- نخفض حدة الفلاش عند التصوير، ولا نُلح في تصوير المفجوعين.
- نتحلى بالصبر في التعامل مع أهل المتوفى، ولا نأخذ تجاوزهم في التعامل معنا بمحمل شخصي؛ فهم في أشد المواقف التي يستعصي فيها الصبر، وإلا ما سُميت صدمة.
- أن نتعامل مع صور المشاهير وفق كل حالة حسبما تملي علينا ضمائرنا، فنمتنع عن توجيه الكاميرا أو الميكروفون إليهم حال الشعور بتأذيهم من ذلك، فالمشهور إنسان له مشاعر وأهل يصيبهم ما يصيب غيرهم، مع الأخذ في الاعتبار أن استخدام اللقطات البعيدة في مثل هذه المواقف هو الذي يبقى، فلا تزال جنازات الزعماء مثل عبد الناصر، والمشاهير مثل عبد الحليم وأم كلثوم خير مثال على ذلك.

ثالثًا: فيما يخص تصوير سرادقات العزاء:

- نُعد قاعات العزاء وسرادقاته من الأماكن الخاصة التي لا يجوز دخولها إلا بإذن أهلها، وأن نقل الأحاديث بين الجالسين وتصويرهم بغير إذنهم يندرج ضمن التشهير بهم.
- الابتعاد قدر المستطاع من أمام المُعزِّين.
- التقاط الصور بما لا يؤذي مشاعر الحضور ولا يؤثر في السرادق، بأن تكون عن بُعد أو من أماكن مُخصَّصة للتصوير.

رابعا: فيما يخص نشر الصور:

- ضرورة التنسيق بين المُصوِّر الميداني ومحرر الديسك في الموقع، فينقل المُصوِّر للمحرر دقة التفاصيل، وجلال الموقف، وحالة المصابين النفسية، وبدوره ينقلها للجمهور بكل صدق عند تعليقه على الصور، ولا يقتطع جزءاً منها بسبب عدم معرفته بملابساتها.
- أن نفكر أكثر من مرة قبل نشر الصور إذا كان هناك داع لنشرها أم يمكن الاستغناء عنها.

- أن نقدر المواقف ولا نتمادى في نشر ما لا يجب نشره بحجة الأهمية.
- نعمل على احترام مشاعر المفزوعين بمقتل أو حادثة، فنكتفى بسرد تفاصيل الحدث مع نشر صورة شخصية للمتوفى بجوارها إشارة سوداء في رمزية على موته، وحال تعذر ذلك ننشر صورة للحادثة مع استخدام برامج المونتاج التي تخفي معالم الجريمة أو الحادث، ونضع في اعتبارنا أن من ستر مسلمًا في الدنيا ستره الله يوم القيامة، وأن الميت يشعر كالحي لكنه لا يتحدث، وبذلك لا يستطيع الدفاع عن نفسه أو التعبير عن قبول أو رفض تصويره، مما يوجب احترام خصوصيته.
- نتميز بالتركيز على إبراز مشاهد الصبر والقوة في هذه المواقف الصعبة ليتعلم منها الجمهور، مع الإشارة في أضيق الحدود إلى مواقف الضعف والانكسار حسبما يقتضيه الموقف وبما لا يؤذي مشاعر أهل الميت.
- نتعامل مع الصور التي تستلزم النشر، ولا يكون قرار الضبط الأخلاقي فيها حاسمًا بكتابة تحذير إرشادي بأن الصور بها بعض المشاهد المفزعة ولا يسمح بفتحها إلا بعد موافقة القارئ عليها، وفي كل الأحوال يجب عدم نشر صور جثث الموتى إلا عند الضرورة التي يغلب عليها نفع المجتمع، أو في حالات يراد فيها تعرف الأهالي على جثث ذويهم.
- نستجيب لمراسلات أهالي الموتى وتعليقاتهم على الصور، ونراعي حقوقهم، إعمالًا لحق التصحيح، ونضع في حسباننا أن الصور من حقوق الفرد الذاتية التي تنتقل لورثته من بعده، ولذلك فنشرها يؤثر في حقوق كل الورثة.

أهم النتائج التى وصل إليها الباحث:

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- أن مسئولية وضع مدونة سلوك أخلاقية في تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية يقع على نقابة الصحفيين في المرتبة الأولى بنسبة (80.3٪) يليها أجهزة الدولة، وشعبة المصورين، ثم المواقع الإلكترونية، وكليات الإعلام؛ الأمر الذي يحقق التنظيم الذاتي للصحفيين، ويمنع التدخل في شئونهم.
- أن الأولوية في تغطية الجنائز تكون للمصور الخبرة الحاصل على دورات في مثل هذا الأمر بغض النظر عن كونه نقابي أو غير نقابي حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة

(44.7٪)، يليه في المرتبة الثانية المصور النقابي بنسبة (38.2٪)، وهو ما يؤكد ضرورة التشديد في انتقاء الأشخاص المؤهلين والمدربين في تغطية الجنائز.

- أن فئة المعارضين لتغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (67.1٪) وأن أسباب المعارضة تمثلت في: كونها تنتهك حرمة الموتى وتخترق خصوصية أهاليهم، وأن التصوير لايتناسب مع هيبة الموت وجلاله، ويجعل المشاركون في الجنازات متصنعين للمواقف، إضافة إلى أنها لا تتوافق مع قيم المجتمع وعاداته، فضلًا عن تسببها لحرج للمعزين، وللمصورين أنفسهم أثناء قيامهم بالتصوير، بينما جاءت فئة المؤيدين للتصوير في المرتبة الثانية بنسبة (23.9 ٪) وتلخصت أسباب تأييدهم إلى أنها: تسجل وقائع ستصير تاريخًا مهمًا في المستقبل، وتلبي احتياجات الجمهور في المعرفة ومتابعة الأحداث، إضافة إلى أنها تعطي دروسًا وعبرًا من الحياة، وتجعل المصور وموقعه الإلكتروني أكثر حضورًا وسبقًا لدى المتابعين (تحقق ترند).
- أنه يجب على المصورين الاستجابة لرغبات أهل الميت واحترام خصوصيتهم بالتوقف عن التصوير حال طلب ذلك فجاءت في المرتبة الأولى بنسبة (52.6٪) يليه تقدير حالتهم النفسية باستكمال التصوير من بُعد في المرتبة الثانية بنسبة (42.1٪)
- أن زوايا التصوير تتحدد بناء على تقدير المصور للموقف فيأتي تحديده للمسافة التي يلتقط منها الصورة وكذا اختياره للقطة بناء على تقديره للموقف بنسبة (87.5٪)
- أنه حال تغطية المصور المتدرب للجنائز، ونشر الموقع لصوره التي لا تتوافق مع قيم المجتمع وأعراف المهنة فإن الذي يتحمل مسئولية النشر الموقع الذي يعمل به في المرتبة الأولى وذلك لتقصيره في التدريب الميداني، ومتابعة النشر؛ حيث أتت بنسبة (77.6٪) يليه النقابة لعدم وضعها قواعد تحدد طبيعة عمله، وتبين حقوقه وواجباته فجاءت بنسبة (46.0٪) ثم المصور نفسه بنسبة (34.4٪)، ويختص بمساءلة المتدرب الموقع الذي يعمل فيه، والقانون العام للدولة، ثم الجهة الأصلية له المتمثلة في معهده أو كليته، وهذا يرجع لأن كليته أرسلته للتدريب العملي فصار في ذمة الموقع الذي يعمل فيه منذ وصوله له.

- ركزت مقترحات المبحوثين لضبط تغطية الجنائز ونشر صورها على المواقع الإلكترونية على أهمية التصوير عن بُعد بما يعبر عن الحدث ولا ينتهك حرمة الموتى وخصوصية أقاربهم فجاءت نسبته (53.9٪) يليه في المرتبة الثانية: وضع تنظيم ذاتي داخلي بوضع مدونة أو دليل من نقابة الصحفيين أو الموقع الذي يعمل به؛ فجاء بنسبة (42.1٪)، تبعه في المرتبة الثالثة: استئذان أصحاب الشأن وحذف الصور حال مطالبتهم بذلك فجاء بنسبة (36.8 ٪) ثم جاء بعده في المرتبة الرابعة: تحديد أماكن للتصوير مثل الذي يحدث في المباريات وجنازات السياسيين فجاء بنسبة (35.5 ٪) يليه في المرتبة الخامسة: وضع قانون خاص من الدولة يترتب عليه عقوبات قضائية حال مخالفة قواعده فجاء بنسبة (27.6 ٪)، ثم جاء في المرتبة السادسة: ترك الأمر للقراء وفتح التعليقات ليعبروا عن مشاعرهم تجاه المضمون المنشور، فكان بنسبة (7.9 ٪) وبعده في المرتبة الأخيرة أخرى بنسبة (3.9 ٪) جاء أهم مضمونها عدم السماح بالتصوير من البداية، وكذا منع البث المباشر، وعدم مطاردة المشاهير.
- رأى المبحوثون أن تصوير الموتى وجثثهم يأتي في أولوية الانتهاكات الأخلاقية بنسبة (42.1٪) يليها استفزاز أقارب الموتى لإخراجهم عن مشاعرهم والتقاط صور مثيرة لهم ونشرها بنسبة (53.5٪) يتبعها التمادي في التصوير رغم طلب الأهالي بالتوقف بنسبة (34.2٪) ثم نشر عناوين مثيرة لا علاقة لها بالمحتوى بنسبة ((31.6٪ وكذا تغيير تفاصيل الصور بالقص أو الحذف أو التقريب بنسبة (28.9 ٪)

توصيات الدراسة:

توصي بضرورة:

- عقد دورات تدريبية للمُكلَّفين بتغطية المواقف الإنسانية، خاصة الجنائز والحوادث، وألا توكل الصحف تصوير الجنائز للمبتدئين إلا بعد التأكد من صلاحيتهم لذلك، لأنه أمر يحتاج إلى خبرة ولأفراد لهم تجارب يستطيعون تقدير المواقف، وطرق التعامل معها.
- تخصيص أماكن للمُصوِّرين خارج سرادقات العزاء تيسر عليهم مهامهم، وتحفظ خصوصية غيرهم، وإذا كان ذلك يحدث في المهرجانات الفنية، والملاعب الرياضية،

فمن باب أَولى أن يحدث في المواقف التي تستدعي الهيبة والوقار، وهذا أمر سهل يمكن تحديده في قاعات المناسبات بالتنسيق مع أهل المتوفى.

- إعلان أهل المتوفى رغبتهم في رفض التصوير، وأن تتخذ دور المناسبات إجراءاتها في تنفيذ طلبهم.
- وضع ضوابط للتصوير في مقار الدفن، أسوة بما هو معمول به في الكويت.
- دعم المؤسسات الإعلامية للمُصوِّرين في اتخاذ خطوات جادة نحو الالتزام بهذه الضوابط، لأن المسئولية الشخصية لن تتحقق إلا بتوجيهات صادقة من المؤسسة الإعلامية.
- وضع مقررات دراسية مستقلة عن أخلاقيات التصوير الصحفي، أو فصول في كتب التشريعات الإعلامية، تتضمن أخلاقيات التعامل في تصوير الجنائز.

ما تثيره الدراسة من دراسات علمية:

- معالجة المواقع الإلكترونية لصور الجثث في حرب إسرائيل على غزة.
- اعتماد الصحفيين على مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على فيديوهات وصور جنازات المشاهير.
- توظيف المواقع الإلكترونية للبث المباشر في تصوير الجنازات وعلاقته بالضوابط الأخلاقية والمعايير المهنية.

المراجع التى أفاد منها الباحث:

[1] Shaila Dewan: "How photos became icon of civil rights movement," The New York Times, 28 August, 2005.

2 أيمن بريك، إيمان محمود: أخلاقيات تغطية صحافة البث المباشر للأحداث اليومية عبر الصفحات الرسمية للصحف المصرية على شبكات التواصل الاجتماعي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد 83، أبريل 2023م ص. ص67- 113.

[3] رحاب أنور: تصورات الشباب الجامعي لصور جائحة كورونا دراسة حول آثار التعرض لتلك الصور على الوعي بخطورة الفيروس والخوف منه بتطبيق منهجية Q، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد 81، أكتوبر 2022م ص. ص59- 104.

[4] حسين ربيع: تصور مقترح لمدونة سلوك أخلاقية تنظم استخدام الصحفيين المصريين لمواقع التواصل الاجتماعي في ضوء تجارب المؤسسات الإعلامية الدولية، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرين، الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي، مسارات للتكامل والمنافسة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مجلد 2، 2021، 781- 851

[5] وائل العشري: رؤية الصحفيين المصريين للضوابط المهنية والأخلاقية المنظمة لاستخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في العمل الصحفي وعلاقتها بأساليب الممارسة السائدة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، جامعة الأهرام الكندية، كلية الإعلام، العدد 28، يناير/ مارس 2020م ص. ص86-205.

[6] Pitabas Pradhan: A study on Journalistic use of Social Media, *Amity Journal of Media & Communication Studies*, Vol. 8, No. 1, 2018, pp: 49-59.

[7] إسراء صالح السيد: أخلاقيات نشر صور اغتيالات الشخصيات العامة في الصحف الإلكترونية، اغتيال السفير الروسي في أنقرة نموذجًا، معهد الأهرام الأردني، عمان، 2017م.

[8] صياد مختارية وسام: المعالجة الإعلامية لصور الجثث والقتلى قناة الشروق نيوز نموذجًا، رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2016م، 1-76.

[9] الموقع الإلكتروني لسكاي نيوز عربية: بالهاشتاغ.. صحفيون مصريون ضد تصوير جنازات المشاهير، 23 مايو 2023م متاح على بالهاشتاغ.. صحفيون مصريون ضد تصوير جنازات المشاهير | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

[10] لموقع الإلكتروني لقناة الحرة: مصر نقابة الصحفيين المصرية تعد بتغييرات بعد واقعة الضحك خلال الجنازة 3 مايو 2023م متاح على مصر.. نقابة الصحفيين المصرية تعد بتغييرات بعد واقعة "الضحك خلال الجنازة(alhurra.com) "

[11] الموقع الإلكتروني لجريدة فيتو: نقابة الصحفيين تفتح تحقيقًا بشأن المصورتين المبتسمتين في جنازة مصطفى درويش، 1 مايو 2023م متاح على نقابة الصحفيين تفتح تحقيقًا بشأن المصورتين المبتسمتين في جنازة مصطفى درويش(vetogate.com)

[12] الموقع الإلكتروني لجريدة الأسبوع: الصحفيين تصدر بيانًا بشأن صورة جنازة مصطفى درويش المثيرة للجدل مايو 2023م، وقت النشر 11:28 م متاح على الصحفيين تُصدر بيانًا بشأن صورة جنازة مصطفى درويش المثيرة للجدل - الأسبوع(elaosboa.com)

[13] الموقع الإلكتروني للمصري اليوم: نائبة عن «الوفد» تقدم بطلب إحاطة لاحترام مشاعر أهالي المتوفين في تصوير الجنائز، 2 مايو 2023م، وقت النشر 15:49 متاح على نائبة عن «الوفد» تقدم بطلب إحاطة لاحترام مشاعر أهالي المتوفين في تصوير الجنائز(almasryalyoum.com)

[14] أيمن عبد المجيد، وكيل نقابة الصحفيين ورئيس تحرير بوابة روز اليوسف، اتصال هاتفي 10 سبتمبر 2023م.

(15) بركات عبد العزيز ، مناهج البحث الإعلامي.. الأصول النظرية ومهارات التطبيق، طـ1، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، صـ190.

[16] الموقع الإلكتروني للدستور: بالصورة.. خالد الصاوي يحذر الصحفيين من تصوير عزاء والده: مش هكون لطيف معاكم، 23 ديسمبر 2014م وقت النشر 8:21م متاح على بالصورة.. خالد الصاوي يحذر الصحفيين من تصوير عزاء والده: مش هكون لطيف معاكم(dostor.org)

[17] الموقع الإلكتروني لجريدة الوطن: تنفيذًا لرغبة أسرتها، الأمن يمنع تصوير جنازة (أسمن امرأة في العالم)، 26 سبتمبر 2017م وقت النشر 1:29م متاح على تنفيذا لرغبة أسرتها.. الأمن يمنع تصوير جنازة «أسمن امرأة في العالم» - المحافظات - الوطن(elwatannews.com)

[18] الموقع الإلكتروني للنهار العربي: منعت تصوير الجنازة وغاب الفنانون عنها.. أروى جودة تستقبل عزاء والدها اليوم، 24 يونيو 2023م وقت النشر 10:01م متاح على منعت تصوير الجنازة وغاب الفنانون عنها... أروى جودة تستقبل عزاء والدها اليوم | النهار العربي(annaharar.com)

19 David House, “Practicing restraint and good news judgment, ”Fort Worth Star-Telegram, April 28, 2002.

[20] دار الإفتاء الأردنية: الفتوى رقم 2948 والصادرة بتاريخ 24 يوليو 2014م، متاحة على دار الإفتاء - لا يجوز انتهاك خصوصية المصابين وكرامتهم أثناء حوادث السير(aliftaa.jo)

[21] التعميم الإداري رقم 7 لسنة 2019م الصادر عن مدير عام بلدية الكويت بتاريخ 11 مارس 2019م.

[2222] دار الإفتاء الأردنية: الفتوى رقم 2948 والصادرة بتاريخ 24 يوليو 2014م، متاحة على دار الإفتاء - لا يجوز انتهاك خصوصية المصابين وكرامتهم أثناء حوادث السير(aliftaa.jo)

[23] موقع نبض الإلكتروني: الكويت تحفظ حرمة الميت وتمنع تصوير الجنائز، 19 مارس 2022م ، نقلًا عن موقع زاد الأردن الإخباري، متاح على زاد الأردن الإخباري | الكويت تحفظ حرمة الميت وتمنع تصوير الجنائز(nabd.com)

[24] الموقع الإلكتروني للرأي الكويتية: 5 آلاف دينار غرامة لمن يصوّر الجنائز في المقابر، 14 مارس 2022م وقت النشر 10:03م متاح على https://www.alraimedia.com/article/1580768/محليات/أخبار-محلية/5-آلاف-دينار-غرامة-لمن-يصور-الجنائز-في-المقابر

[25] رون أوف سميت: أخلاقيات الصحافة، ترجمة: محمد حامد، مؤسسة هنداوي للنشر 2018م، ص346.

26 Gene Roberts and Hank Klibanoff, The Race Beat: The Press, the Civil Rights Struggle, and the Awakening of a Nation, New York: Random House, 2006.

[27] فوقية ياسين، عضو نقابة الصحفيين، ومدير تحرير جريدة وموقع العمال الجريدة الرسمية لعمال ونقابات مصر: مقابلة شخصية 5 سبتمبر 2023م.

[28] أيمن عبد المجيد، وكيل نقابة الصحفيين ورئيس تحرير بوابة روز اليوسف، اتصال هاتفي 10 سبتمبر 2023م.

[29] أ.م.د/ أحمد زارع، رئيس قسم الإعلام في كلية الدراسات العليا جامعة الأزهر، ووكيل كلية الإعلام الأسبق، مقابلة شخصية بقسم الصحافة والنشر في كلية الإعلام، 13 سبتمبر 2023م.

[30] د. السيد الناغي، عضو هيئة التدريس في قسم الصحافة والإعلام جامعة الأزهر، مقابلة شخصية بقسم الصحافة والنشر في كلية الإعلام، 14 سبتمبر 2023م.

[31] د. السيد الناغي، مقابلة شخصية بقسم الصحافة والنشر في كلية الإعلام، 14 سبتمبر 2023م.

References

Shaila Dewan: “How photos became icon of civil rights movement,” The New York Times, 28 August, 2005.

-'Ayman B. (2023). akhlaqiaat taghtiat sahafat albathi almubashir lil'ahdath alyawmiat eabr alsafahat alrasmiat lilsuhuf Almisriat ealaa shabakat altawasul alaijtimaeii, almajalat almisriat libuhuth al'iielami, jamieat Alqahirat, kuliyat Al'iielami, 83(1).

- 'Anwar, R. (2022). tasawurat alshabab aljamieii lisuar jayihat kurwna dirasatan hawl athar altaearud litilk alsuwar ealaa alwaey bikhuturat alfayrus walkhawf minh bitatbiq manhajiat Q, almajalat almisriat libuhuth al'iielami, jamieat Alqahira, kuliyat Al'iielami, 81(4). 59- 104.

- Rabie, H. (2021).: tasawur muqtarah limudawanat suluk 'akhlaqiat tunazim aistikhdam alsahafiiyn almisriiyn limawaqie altawasul alaijtimaeii fi daw' tajarib almuasasat al'iielamiat alduwaliati, almutamar aleilmiu alduwalia alsaadis waleishrina, al'iielam alraqmiu wal'iielam altaqlidia, masarat liltakamul walmunafasati, jamieat Alqahira, kuliyat Al'iielam, 2(3). 781- 851

- Aleishri, W. (2020).: ruyat alsahafiiyn almisriiyn lildawabit almihniat wal'akhlaqiat almunazimat liaistikhdamat shabakat altawasul alaijtimaeii fi aleamal alsuhufii waealaqatiha bi'asalib almumarasat alsaayidati, almajalat alearabiat libuhuth al'iielam walaitisali, jamieat Al'ahram Alkanadia, kuliyat Al'iielami, 28(3).

[31] Pitabas Pradhan: A study on Journalistic use of Social Media, *Amity Journal of Media & Communication Studies*, Vol. 8, No. 1, 2018, pp: 49-59.

-Wissam, S. (2016).: almuealajat al'iielamiat lisuar aljuthath walqatlaa qanaat alshuruq niuz nmwdhjan, risalat majistir, qism eulum al'iielam walaitisali, kuliyat aleulum alaijtimaeiati, jamieat Abd Alhamid bin Badis, Aljazayar.

- Abd Aleaziz، B. (2011). manahij albahth al'iielamii.. al'usul alnazariat wamaharat altatbiqi, ta1, (Alqahira: dar alkitab alhadithi).

- David House, “Practicing restraint and good news judgment, ”Fort Worth Star-Telegram, April 28, 2002.

-Smit, R. (2018).: 'akhlaqiaat alsihafati, tarjamatu: Muhamad Hamid, muasasat hindawiun lilnashr.

- Gene Roberts and Hank Klibanoff, The Race Beat: The Press, the Civil Rights Struggle, and the Awakening of a Nation, New York: Random House, 2006.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Salama Daoud
President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin
Dean of Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Deputy Editor-in-chief: Dr. Sameh Abdel Ghani
Vice Dean, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof. Fahd Al-Askar
- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof. Abdullah Al-Kindi
- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof. Jalaluddin Sheikh Ziyada
- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Omar Ghonem, Gamal Abogabal, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 71 July 2024 - part 2

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.